



دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الاقتصادي السنوي 2019

Annual Economic Report 2019

Statistics & Research Department

www.cbi.iq

جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

**التقرير الإقتصادي السنوي
للبنك المركزي العراقي 2019**

**Central Bank of Iraq
Annual Report 2019**

Statistics & Research Department

www.cbi.iq

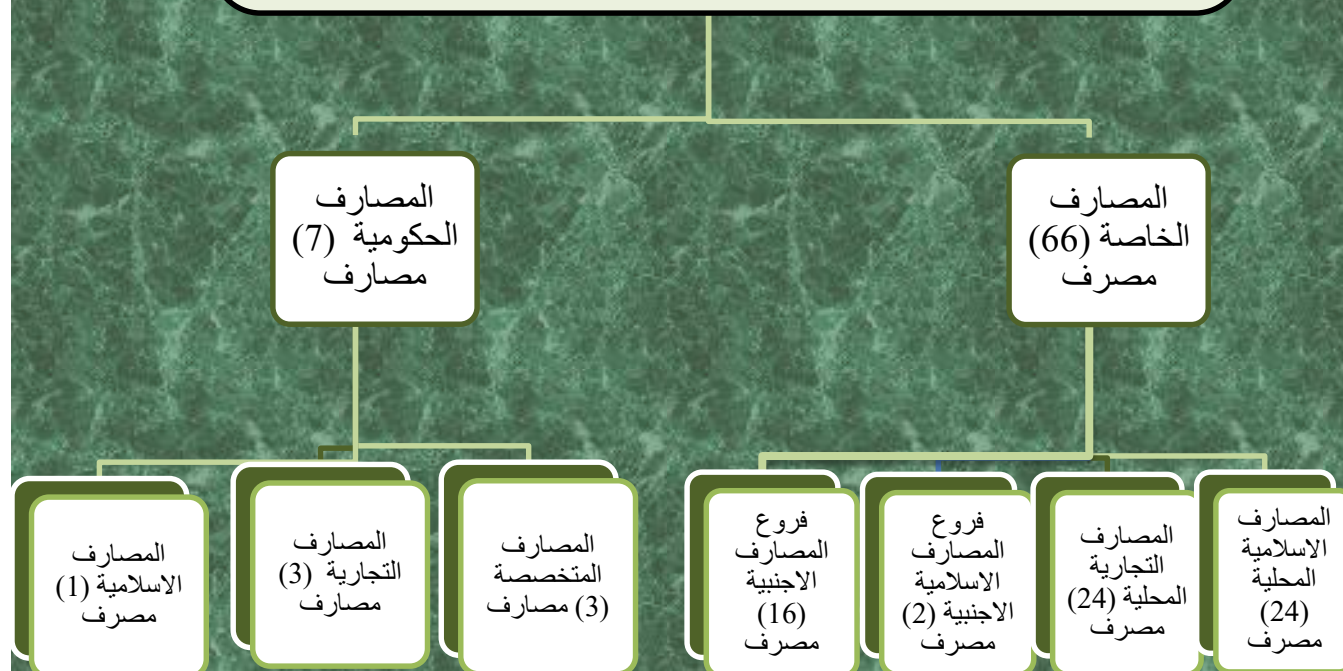
أسماء أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي العراقي

رئيس مجلس الإدارة
السيد علي محسن إسماعيل
المحافظ / وكالة

الأعضاء

الدكتور منذر عبد القادر الشихلي
نائب المحافظ / وكالة
السيد وليد عيدي عبد النبي
المستشار وكالة
الدكتور احمد ابريهي علي
خبير اقتصادي
الدكتور مظهر محمد صالح
مستشار السيد رئيس الوزراء
الدكتور موفق عبد الحسين الشهيبي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
خبير اقتصادي

هيكل الجهاز المصرفي العراقي (Banking System Structure)
لعام 2019 ويضم (73) مصرف



موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2019
Summary of Iraqi Economic Indicators for 2019

Statement	*2019	2018	البيان
Currency (Iraqi Dinar)			العملة (الدينار العراقي)
Gross Domestic Product in Current Prices (GDP) (trillion ID)	262.9	254.8	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (ترليون دينار)
Gross Domestic Product in Constant Prices (GDP) (trillion ID)	211.8	202.7	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (ترليون دينار)
GDP Per Capita in Current Prices (Million ID)	6.72	6.69	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار)
Total area cultivated with wheat and barley (thousand dunums)	10052	3755	اجمالي المساحة المزروعة بالحنطة والشعير (الف دونم)
Rated output power (MW)	14008.3	11512.8	معدل انتاج الطاقة (ميكا واط)
Core Inflation Rate	-0.1	0.2	معدل التضخم الاساس %
General Inflation Rate	-0.2	0.4	معدل التضخم العام %
Average for Consumer Price Index (CPI):(point)	104.5	104.7	معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك العام (نقطة)
Average for Consumer Price Index after exclusion (point)	105.2	105.3	معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك بعد الاستبعاد(نقطة)
Daily Average Oil Export (million barrels)	4.0	4.0	المعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)
Average price per Barrel of Oil (\$ / barrel)	60.38	65.98	متوسط سعر برميل النفط (دولار / برميل)
Money Supply (M1) (trillion ID)	86.8	77.8	عرض النقد بالمفهوم الضيق (ترليون دينار)
Money Supply (M2) (trillion ID)	103.4	95.4	عرض النقد بالمفهوم الواسع (ترليون دينار)
Average of (CBI)Interest Rates	4	4	متوسط سعر فائدة البنك المركزي %
Iraqi Dinar Exchange Rate against the US dollar in Market Price(ID)	1196	1209	معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي (دينار)
Cash Credit balance by Commercial Banks (trillion ID)	42.1	38.5	رصيد الإئتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية (ترليون دينار)
Total deposits (trillion ID)	82.1	76.9	اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (ترليون دينار)
Total Capital of Operating Banks (trillion ID)	15.5	15.2	مجموع رؤوس اموال المصارف العاملة (ترليون دينار)
Actual/ General Revenue (trillion ID)	107.6	106.6	الإيرادات العامة/ الفعلية (ترليون دينار)
Actual /Public Expenses (trillion ID)	111.7	80.9	النفقات العامة/ الفعلية (ترليون دينار)
Iraq's quota in the IMF (million SDR)	1663.8	1663.8	حصة العراق في IMF (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

*تقديرات أولية

المحتويات
Contents

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية	7-1
أولاً/ التطورات العالمية	1
ثانياً / التطورات العربية	5
الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية	18-8
أولاً/ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019	9
ثانياً/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموعات الأنشطة السلعية، التوزيعية والخدمية	12
ثالثاً/ الأنشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	14
الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية	43-19
أولاً/ التطورات النقدية	20
ثانياً/ تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة	27
1- نافذة بيع العملة الأجنبية	27
2- التسهيلات القائمة	29
3- الاحتياطي الإلزامي	30
4- حوالات البنك المركزي العراقي	31
5- شهادات الإيداع الإسلامية	32
دور البنك المركزي في تحفيز عملية التنمية	33
ثالثاً: التطورات المصرفية	43-34
1- هيكل الجهاز المصرفي	35
2- الوضع المالي للجهاز المصرفي	35
3- الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق	36
4- الودائع المصرفية	40
5- الائتمان المصرفي	41
الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة	52-44
- القطاع المالي	45
1- الإيرادات العامة	46
2- النفقات العامة	47
- الدين العام الداخلي	50
الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي	61-53
أولاً/ التجارة الخارجية	54
ثانياً/ ميزان المدفوعات	58
الفصل السادس: تطورات نظام المدفوعات العراقي	68-62
الملاحق	83-69

المقدمة

يسر دائرة الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي اصدار التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2019 ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي تحرص هذه الدائرة على إعدادها ونشرها سنوياً، ليتضمن التقرير احدث البيانات والاحصاءات المتاحة والمتعلقة بجوانب الاداء الاقتصادي العراقي لهذا العام ، ويعرض التقرير تلك التطورات ضمن ستة فصول ، يتناول كل منها موضوعاً رئيسياً بالقدر المناسب من التفصيل، وكما يأتي :-

- 1- التطورات الاقتصادية العالمية والعربية
 - 2- تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية
 - 3- التطورات النقدية والمصرفية
 - 4- تطورات قطاع المالية العامة
 - 5- تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات
 - 6- تطورات نظام المدفوعات العراقي
- يعكس الفصل الاول التطورات العالمية والعربية التي توضح اهم التغيرات في المؤشرات الاقتصادية لعام 2019، فيما يتناول الفصل الثاني تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية، إذ يشير الى الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد العراقي بشأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية والثابتة وفجوة الناتج لعام 2019 مقارنة بعام 2018.
- يستعرض التقرير في الفصل الثالث التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط البنك المركزي العراقي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية ، وذلك من خلال عرض لأهم التطورات التي شهدتها المؤشرات النقدية الرئيسية (عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه) يضاف الى ذلك ادواته المتمثلة بـ(الاحتياطي الالزامي، عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية) والتي تدرج ضمن عمليات السوق المفتوحة إذ حققت هدفين رئيسيين هما إستقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار اضافة الى بناء احتياطات اجنبية لضمان حالة الإستقرار.
- يتابع التقرير الاقتصادي في الفصل الرابع تطور اوضاع المالية العامة في ضوء ماتشير اليه بيانات الموازنة العامة للدولة لعام 2019 ومقارنتها بعام 2018، فضلاً عن الدين العام الداخلي، أما الفصل الخامس من التقرير فيتناول تطورات العلاقات التجارية والمالية للاقتصاد العراقي مع الاقتصادات الاخرى، كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018، واخيراً يرصد الفصل السادس من هذا التقرير تطور إداء نظام المدفوعات العراقي لعام 2019.
- وتجدر الاشارة الى إنه تم اعداد هذا التقرير في الظروف الاستثنائية التي يعيشها البلد في ظل ازمة كورونا، وأن البيانات اولية وقابلة للتعديل، مع العرض أن البيانات منشورة على الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي.

Introduction

The Research and Statistics Dept. of Central Bank of Iraq is pleased to issue the Annual Economic Report for 2019 within a series of economic reports that this department is keen to issue and publish annually; the report includes the latest available data and statistics related to the aspects of performance of the Iraqi economy for this year. The report presents these developments within six chapters, each one of them discusses a main subject sufficiently detailed as follows:

- 1- Global and Arab economic development.
- 2- Developments in the local economic sectors
- 3- Monetary and banking developments
- 4- Public financial sector development
- 5- External sector development and balance of payments
- 6- Developments of the Iraqi payments system

- The First Chapter reflects the global and Arab developments that explain the most important changes in the economic indicators for 2019, while the second chapter deals with the developments of domestic economic sectors as it refers to the major trends of the Iraqi economy performance on growth rates in GDP at current and fixed prices and the output gap for 2019 compared to 2018.

-In the third chapter, The report reviews the main monetary and banking developments along and the CBI's activities in the areas of monetary policy and banking supervision by presenting the most important developments in the main monetary indicators (money supply and factors that could influence) in addition to its tools represented by (mandatory reserve requirement, open market operations, discount rate, and foreign currency buying and selling window) which falls within the open market operations where it achieved two main goals: the stability of the Iraqi dinar exchange rate against US dollar in addition to building foreign reserves to ensure stability.

- In the fourth chapter, the economic report follows the developments of public financial conditions in light of what the state's public budget data indicates for 2019 compared to 2018, As well as the internal public debt, as for the fifth chapter it discusses the development of trade and financial relations of the Iraqi economy with other economies as reflected by external trade and balance of payments statistics during 2019 compared to 2018, Finally chapter VI of this report monitors the evolution of the Iraqi payment system performance for 2019.

- It is worth noting that this report was prepared in exceptional circumstances in which the country lives in light of the Corona crisis, and that the data are preliminary and subject to modification. The data are published on the statistical site of the Central Bank of Iraq.



الفصل الاول

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

Global and Arab Economic Developments

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

أولاً: التطورات العالمية

يشهد الاقتصاد العالمي حالة تباطؤ متزامن حيث تراجع معدل النمو ليبلغ (2.9%) عام 2019 مقابل (3.6%) عام 2018 مسجلاً ابطاً وتيرة للنمو منذ الازمة المالية العالمية، ويعزى ذلك التباطؤ بالنمو الى تزايد الحواجز التجارية وتصادد عدم اليقين المحيط بالتجارة والأوضاع السياسية، وعوامل متفردة تتسبب في ضغوط اقتصادية كلية في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، وعوامل هيكلية مثل نمو الإنتاجية المنخفض وشيخوخة التركيبة الديمغرافية في الاقتصادات المتقدمة، فضلاً عن تفشي فايروس كورونا في شهر كانون الاول عام 2019 الذي اثر على التوقعات المستقبلية للمؤشرات الاقتصادية.

- شهدت **معدلات التضخم** على أساس سنوي في الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً نتيجة انخفاض أسعار الطاقة، إذ بلغ معدل التضخم (1.4%) عام 2019 مقابل (2.0%) عام 2018. فيما سجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية نسبة (5.1%) عام 2019 مقابل (4.8%) عام 2018. إذ ساعد التوسع المتزامن في مختلف بلدان العالم خلال الفترة من منتصف 2016 وحتى منتصف 2018 على تضيق فجوات الناتج، لاسيما في الاقتصادات المتقدمة الا انه لم ينشأ عنه ارتفاع مستمر في معدل التضخم الأساسي لأسعار المستهلكين. وصاحب التوسع العالمي انخفاض مستمر في التضخم الأساسي دون المستوى المستهدف عبر الاقتصادات المتقدمة ليصل الى اقل من (1.6%) تقريباً مقابل (2%) عام 2018، وكذلك دون المتوسطات التاريخية في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة واقتصاديات الأسواق النامية ليصل الى (2.6%) مقابل (3.1%) عام 2018، ويستثنى من هذا الاتجاه الهبوطي العام عدد قليل من الاقتصادات التي شهدت تراجعاً كبيراً في قيمة عملتها أدى الى تنامي الضغوط على الأسعار المحلية (مثل الأرجنتين) او عجزاً حاداً من السلع الأولية (فنزويلاً). وبوجه عام أدى انخفاض معدلات التضخم الأساسية وانحسار تأثير أسعار السلع الأولية على التضخم الكلي الى تراجع توقعات الأسواق بشأن معدلات التضخم لاسيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

- فيما يخص **أسعار الفائدة** اتبعت البنوك المركزية في عدد من الاقتصادات المتقدمة سياسات نقدية تيسيرية عبر خفض كبير لمستويات أسعار الفائدة. إذ شهدت مختلف الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في ان واحد تقريباً تيسيراً كبيراً، وأدى غياب الضغوط التضخمية الى اتخاذ كبرى البنوك المركزية إجراءات استباقية للحد من المخاطر المعاكسة التي تهدد النمو. إذ شهد النصف الثاني من عام 2019 قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإجراء ثلاثة تخفيضات في سعر الفائدة على الدولار ليصل الى (2.3%)

عام 2019، فيما خفض البنك المركزي الأوربي سعر الفائدة على الودائع باليورو بمقدار (10) نقطة مستقراً عند مستوى سالب يبلغ (0.4-%) عام 2019 مقابل (0.3-%) عام 2018. ويشار الى ان السياسة النقدية التيسيرية قد ادت الى رفع معدل النمو المسجل عام 2019 بنحو (0.5%) فضلاً عن مساهمتها في الاستقرار النسبي للأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية.

- وفيما يتعلق بأسعار الصرف لايزال الدولار يستحوذ على (88%) من جميع معاملات العملات الأجنبية، وهو رقم حافظ على أعلى مستوياته طيلة 18 عاماً ومن دون تغيير يُذكر بالقيمة الفعلية الحقيقية، بينما يميل اليورو إلى الهبوط النسبي مقابل الدولار الأمريكي ليكون أدنى من (2%) وسط هدوء اقتصادي يعكس ضعف الأداء السياسي.

اما الجنيه الإسترليني له وضع خاص نظراً لعدم حسم خروج بريطانيا من السوق الأوروبية من عدمه اذ فقد الجنيه الإسترليني بنحو (15% - 20%) من قيمته الحقيقية، وفي المقابل، ارتفع سعر الين الياباني بنسبة (0.4%) تقريباً امام الدولار مقارنة بعام 2018 بعد ان أبقي بنك اليابان المركزي أسعار الفائدة دون تغيير على خلفية المخاوف بان الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين قد تقود الاقتصاد العالمي نحو مرحلة ركود، اما الروبل الروسي انخفض خلال عام 2019 ويتم تداوله في نطاق سعري متوسطه ما بين (65.75) روبل لكل دولار.

- وبخصوص حجم التجارة العالمية فقد شهدت تباطؤ خلال عام 2019 بعد ان كانت قد سجلت نموا ملحوظاً عام 2018، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي الى انخفاض معدل نمو التجارة العالمية الى (0.3%) في عام 2019 مقابل (3.7%) في عام 2018، فيما انخفض حجم التجارة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الى (0.4%) عام 2019 مقابل (4.6%) عام 2018 نتيجة الحواجز الجمركية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين ولاسيما الصين.

-الاقتصادات المتقدمة-

شهدت الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً في معدل النمو ليسجل (1.7%) عام 2019 مقابل (2.2%) عام 2018 ويعزى ذلك الى التوقعات بتراجع النشاط الاقتصادي في منطقة الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ودخولها في فترات الركود الفني.

على مستوى دول المجموعة، يُقدّر معدل نمو اقتصاد الولايات المتحدة بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي حوالي (2.3%) في عام 2019. ونظراً لان الاقتصاد الأمريكي يعمل بأكثر من طاقته الممكنة يتوقع ان يبلغ تضخم أسعار المستهلكين الأساسي حوالي (2%) على المدى المتوسط.

اما في دول اليورو فقد تباطأ النمو في المنطقة بدرجة أكثر مما كان متوقعا حيث بلغ (1.2%) عام 2019 مقابل (1.9%) عام 2018 ، ويعزى ذلك الى مجموعة من العوامل التي اثرت على نشاط البلدان المختلفة، منها (1) تراجع مزاج المستهلك وقطاع الاعمال (2) فترات التأخر المقترنة بتطبيق معايير جديدة لانبعاث الوقود الخاص بالسيارات التي تعمل بالديزل في المانيا (3) عدم اليقين المحيط بالسياسة المالية العامة وارتفاع فروق العائد على السندات السيادية وتراجع الاستثمار في إيطاليا (4) المظاهرات التي اجتاحت الشوارع أدت الى تعطيل مبيعات التجزئة واثرت على الانفاق الاستهلاكي في فرنسا، فضلاً عن المخاوف المتزايدة من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق اثرت على الانفاق الاستثماري داخل منطقة اليورو، اما فيما يخص التضخم فقد بلغ (1.2%) عام 2019.

في المملكة المتحدة تشير التقديرات الى ان الزيادة في مستوى الرسوم الجمركية ما بين الجانبين (بريطانيا والاتحاد الاوربي) ادت الى استقرار معدل النمو بنسبة (1.4%) عام 2019.

اما في اليابان فقد شهد معدل النمو ارتفاعا خلال عام 2019 ليسجل (0.7%) مقابل (0.3%) عام 2018، ويعزى ذلك الى ان البنك المركزي الياباني لا يزال بعيداً عن العودة الى المسارات التقليدية للسياسة النقدية في ضوء استقرار معدلات التضخم عند اقل من نصف مستواه المستهدف البالغ (2%) وهو ما يتوقع معه بقاء سعر الفائدة عند مستوياته السالبة البالغة (0.1%-) والابقاء على سندات الخزنة لأجل عشر سنوات عند مستويات صفرية في المستقبل المنظور طالما بقي معدل التضخم دون مستواه المستهدف.

- اقتصادات الاسواق الناشئة والنامية

شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة واقتصادات البلدان النامية تراجعاً طفيفاً في معدل النمو ليسجل (3.7%) عام 2019 مقابل (4.5%) عام 2018، ويعزى ذلك التراجع الى الصدمات التي اصابته بلدان بعينها وشكلت عبئاً على الطلب المحلي. في حين ارتفع مؤشر أسعار المستهلك ليبلغ (5.1%) عام 2019 مقابل (4.8%) عام 2018. اما على مستوى السياسة النقدية فقد خفضت البنوك المركزية في عدد من البلدان أسعار الفائدة الأساسية منذ نيسان 2019، فيما استقرت أسعار الفائدة على السندات السيادية نتيجة زيادة الدعم المتاح من السياسات النقدية المحلية والخارجية وتفاقم الاضطرابات التجارية في الوقت نفسه.

لاتزال اسيا الصاعدة والنامية هي المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، الا ان النمو يتراجع تدريجياً بسبب التباطؤ الهيكلي في الصين، ففي الصين أدى تأثير زيادة الجمارك وضعف الطلب الخارجي الى تفاقم التباطؤ المصاحب لتدابير تعزيز الإطار التنظيمي اللازم للحد من تراكم الديون، لذا تشير

التقديرات الى تراجع النمو ليسجل (6.1%) في 2019 مقابل (6.6%) عام 2018، من جهة أخرى اتجه بنك الصين الشعبي الى خفض نسبة الاحتياطي القانوني لحفز مستويات منح الائتمان لدعم النمو الاقتصادي في بداية عام 2019. فيما شهد الاقتصاد الهندي مزيداً من التباطؤ في معدل النمو الاقتصادي ليصل الى (4.2%) عام 2019 مقابل (7.4%) 2018، نتيجة ضعف قطاعات معينة مثل السيارات والعقارات وحالة عدم اليقين بشأن سلامة الشركات المالية وغير المصرفية.

شهدت أوروبا الصاعدة والنامية تراجعاً في النمو خلال عام 2019 ليبلغ (2.1%) مقابل (3.1%) عام 2018، ويعزى ذلك الى التباطؤ في النمو الاقتصادي الذي تشهده روسيا ليسجل (1.3%) عام 2019، وثبات مستويات النشاط في تركيا، فيما تشهد عدد من البلدان في أوروبا الوسطى والشرقية بما في ذلك هنغاريا وبولندا نمواً قوياً على خلفية قوة الطلب المحلي وتزايد الأجور.

وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي تراجع معدل النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ في بداية العام عبر الاقتصادات الأكبر حجماً إذ بلغ معدل النمو في المنطقة (0.1%) خلال هذا العام، ويعزى ذلك الى تراجع توقعات النمو في البرازيل وضغوط الاستثمار في المكسيك وتباطؤ معدل الاستهلاك الخاص مما يعكس عدم اليقين بشأن السياسات وتراجع الثقة وارتفاع تكلفة الاقتراض. فيما شهدت الأرجنتين مزيداً من الانكماش خلال عام 2019 ليبلغ معدل النمو (2.2%-) بسبب تشديد أوضاع التمويل الخارجي.

اما في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى شهد معدل النمو تراجعاً ليبلغ (0.8%) خلال عام 2019 مقابل (1.9%) عام 2018، مع استمرار تراجع اجمالي الناتج المحلي النفطي في السعودية في عام 2019 على خلفية تمديد فترة سريان اتفاقية أوبك+ وحالة الضعف العام في سوق النفط العالمية.

وفي افريقيا جنوب الصحراء تراجع معدل النمو بشكل طفيف ليسجل (3.1%) خلال عام 2019 مقابل (3.2%) عام 2018، عقب حالة الضعف الشديد التي شهدتها جنوب افريقيا في الربع الأول بسبب إضرابات العمالة وقضايا عرض الطاقة في قطاع التعدين وضعف الإنتاج الزراعي.

ثانياً: التطورات العربية

انعكس كل من تباطؤ الطلب العالمي في ظل التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض الإنتاج النفطي في عدد من الدول العربية المصدرة للنفط على معدل النمو في الدول العربية في عام 2019 ليسجل نسبة (2.0%) مقابل (2.1%) عام 2018.

- تراجع معدل التضخم في الدول العربية خلال عام 2019 ليصل الى حوالي (5.0%) مقارنة مع (9.4%) عام 2018. ويعزى ذلك الى تراجع الطلب المحلي في بعض الدول والتغيرات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام إضافة الى التراجع التدريجي للضغوط التضخمية الناتجة عن تدابير الإصلاح المالي التي طبقتها بعض الدول العربية خلال العامين السابقين. فضلاً عن التطورات الداخلية التي اثرت على مستويات الامداد من السلع والخدمات في بعض الدول العربية، وتأثر الإنتاج الزراعي بالظروف المناخية في الدول الأخرى.

- اما على صعيد التطورات النقدية والمصرفية ففي ظل ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار الأمريكي واتجاه هذه البلدان الى المواكبة الكاملة او الجزئية لجولات خفض الثلاث التي تبناها مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال 2019. إذ غلبت الاتجاهات التوسعية على وضعية السياسة النقدية مقاسة بأسعار الفائدة الرسمية في عدد من الدول العربية خلال عام 2019، في حين تبنت دول عربية أخرى سياسات نقدية محايدة من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة بدون تغيير. وفيما يتعلق بأسعار الصرف ركزت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها في تبني السياسات الرامية الى تكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف العملات العربية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية بما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة.

- فيما يتعلق بالتطورات المالية فقد انخفض عجز الموازنات المُجمعة للدول العربية الى الناتج مقوماً بالدولار من (3.8%) عام 2018 الى (3.4%) من الناتج خلال عام 2019 وسط تباين أداء مجموعات الدول العربية المختلفة.

- على صعيد القطاع الخارجي تُشير البيانات الأولية لعام 2019 الى تأثر ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة بالتغيرات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والتطورات في أداء الاقتصاد العالمي خاصة دول منطقة اليورو الشريك التجاري الأبرز لعدد من الدول العربية، وكذلك الإجراءات التي تم اتخاذها بهدف الحد من زيادة الواردات في بعض دول المجموعة، وعليه تراجع الفائض في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2019 ليصل الى (42) مليار دولار ليشكل نسبة (1.6%) من الناتج المحلي الإجمالي.

- وعلى مستوى دول المجموعة فقد شهد اقتصاد المملكة العربية السعودية تراجعاً في معدل النمو خلال عام 2019 ليسجل (0.3%) مقارنة بمعدل نمو (2.4%) للعام السابق. وحقق النمو في القطاع غير النفطي زيادة قدرها (3.3%) نتيجة النمو في القطاع الخاص بنسبة (3.8%) بما

يمثل أعلى وتيرة نمو للقطاع غير النفطي منذ عام 2014، في حين أن القطاع النفطي حقق انخفاضاً قدره (3.6%) عام 2019، ويعزى ذلك إلى التزام المملكة بخفض كميات إنتاج النفط في إطار اتفاق أوبك+ خلال عام 2019. فيما شهد المستوى العام للأسعار تراجعاً خلال عام 2019 بنسبة (1.0%) مقارنة بالعام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار الإيجارات السكنية، التي تشكل نسبة (22%) من إجمالي وزن المؤشر العام إضافة إلى تلاشي أثر السياسات الخاصة بإصلاح نظم الدعم والتي تم تطبيقها عام 2018. أما على مستوى **سعر الفائدة** فقد خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي سعر فائدة السياسة النقدية إلى (2%) عام 2019 مقابل (2.5%) في عام 2018، إذ تهدف مؤسسة النقد العربي السعودي للمحافظة على استقرار سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي بما يستلزم الحفاظ على علاوة في معدلات الفائدة المحلية مقارنة بمعدلات الفائدة الأمريكية. وعلى **صعيد المالية العامة** فقد سجلت الموازنة العامة للدولة عجزاً بلغ (131) مليار دولار وبنسبة (4.7%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019.

- وفي الكويت ساهمت مجموعة من العوامل في تعزيز النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط من بينها تسارع تنفيذ المشروعات الرأسمالية وبداية تعافي سوق العقار، إضافة إلى تنفيذ متوقع لمشاريع خطة التنمية، كما تأثرت معدلات النمو بالتطورات في أسعار النفط في الأسواق الدولية والكميات المنتجة منه ليلبلغ (1.6%) عام 2019 مقابل (1.2%) عام 2018. فيما سجل معدل التضخم خلال عام 2019 (1.1%) مقابل (2.5%) عام 2018 متأثراً بتراجع الأسعار العالمية للنفط واثارها المحتملة على مستويات الأسعار المحلية. أما على مستوى التطورات النقدية لم يجري بنك الكويت المركزي القرارات التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض **سعر الفائدة** حيث قام بخفض سعر الخصم مرة واحدة فقط في شهر تشرين الأول 2019 على الرغم من قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض الفائدة ثلاث مرات خلال عام 2019. وفيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف ارتفعت قيمة الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي وخمس عملات عربية بنسبة (0.08%) خلال عام 2019. كما ارتفع سعر صرف الدينار أمام اليورو بنسبة (2.06%) في عام 2019، في المقابل تراجع الدينار الكويتي خلال نفس العام أمام ثلاث عملات اجنبية على رأسها الإسترليني بنسبة (3.4%). وبلغت قيمة العجز التقديري للموازنة العامة للسنة المالية 2019-2020 نحو (6.7) مليار دينار مرتفعاً بنسبة (0.5%) عن العجز التقديري للسنة المالية 2018-2019.

- شهد **الاقتصاد الجزائري** نمواً في عام 2019 بنسبة (2.6%) مقابل (1.5%) عام 2018 ولا تزال الأوضاع الاقتصادية الدولية لاسيما التطورات في أسواق النفط الدولية تؤثر على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري في ظل التوقعات باستمرار العجز المزدوج في الموازنات العامة للدولة وميزان المعاملات الجارية، وهو ما يزال يضغط بدوره على مستوى

الاحتياطات الدولية. وفيما يخص تطورات الأسعار المحلية فقد انخفض معدل التضخم بنسبة (1.95%) عام 2019 مقارنة بـ(4.27%) عام 2018 ، نتيجة للأثر المتوقع لتذبذب أسعار المواد الغذائية نتيجة الظروف المناخية والأوضاع الداخلية في دول الجوار ومدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملة الرئيسيتين في المعاملات التجارية للجزائر، إضافة الى أثر التطورات المرتبطة بأسعار النفط العالمية، وعلى مستوى التطورات النقدية فقد أبقى بنك الجزائر المركزي على سعر فائدة السياسة النقدية عند مستوى (3.75%) خلال عام 2019 لدعم النمو الاقتصادي، فيما رفع نسبة الاحتياطي القانوني الى (12%) مقابل (10%) عام 2018.

- وفي مصر فقد حقق الاقتصاد نجاحات كبيرة خلال عام 2019 مع ارتفاع معدل النمو الى ما يقرب من (5.5%) مقابل معدل نمو بلغ (5.3%) عام 2018 ، نتيجة نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2016-2019) الذي ساهم في التغلب على جانب من الاختلالات الداخلية والخارجية التي كانت تحد من مقومات النمو الاقتصادي، كذلك ساعد الاتجاه الى تحرير سعر صرف الجنيه المصري في تحقيق زيادات ملموسة في مستويات الاستثمار والصادرات، إذ ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمار بالنتائج المحلي الاجمالي من (15.3%) عام 2018 الى (18.2%) عام 2019، كما استفاد الاقتصاد المصري خلال عام 2019 في تسجيل مستويات قياسية من إيرادات قطاع السياحة التي تجاوزت (12) مليار دولار، وفيما يخص معدل التضخم فقد سجل تراجعاً عام 2019 ليلبلغ (9.2%) مقارنة بـ(14.4%) عام 2018.



الفصل الثاني

تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية

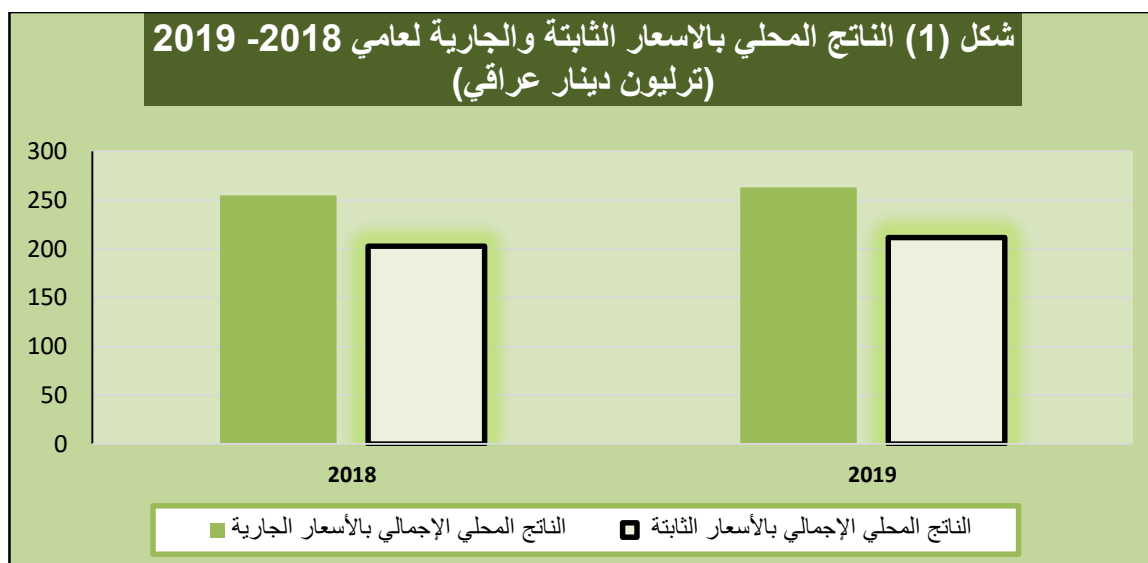
Developments of Local Economic Sectors

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019

شهد الاقتصاد العراقي خلال عام 2019 تعافياً تدريجياً على الرغم من الاضطرابات التي حصلت نهاية العام وانخفاض اسعار النفط الخام بنسبة (8.5-%)، ويعزى ذلك النمو في المقام الأول الى زيادة انتاج النفط الخام فضلاً عن الانتعاش في النشاط الاقتصادي غير النفطي ولاسيما قطاع الزراعة والكهرباء والماء. الا ان الاقتصاد العراقي لايزال يمتاز باعتماده على سلعة واحدة في تعزيز دخله القومي حيث يمثل القطاع النفطي العامل المهم في تنشيط الاقتصاد ومصدر نموه والمصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة، مما يجعله أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن عدم استقرار عوائد الصادرات النفطية نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2019 الى:

- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة لعام 2019 بنسبة (4.4%) قياساً بعام 2018، ليسجل (211.8) ترليون دينار عراقي مقابل (202.8) ترليون دينار عراقي عام 2018، وذلك لارتفاع انتاج النفط الخام بنسبة (3.8%) مقارنة بالعام السابق، إذ بلغ (1670.3) مليون برميل مقابل (1609.8) مليون برميل عام 2018. كما سجلت القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي بدون النفط ارتفاعاً بنسبة (5.5%) لتبلغ (80.8) ترليون دينار عراقي عام 2019 مقابل (76.6) ترليون دينار عراقي عام 2018 ويعزى ذلك الى ارتفاع النمو بشكل ملحوظ في كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الكهرباء والماء، كما هو مبين في ملحق الجدول (1).
- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية لعام 2019 مقارنة بالعام السابق بنسبة (3.2%) ليسجل (262.9) ترليون دينار عراقي عام 2019 مقابل (254.8) ترليون دينار عراقي عام 2018. كما سجلت القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي بدون النفط ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (8.5%) ويعزى ذلك الى الارتفاع الملحوظ في نمو القطاعات الأخرى ولاسيما الزراعة والكهرباء والصناعة بنسب (38.7%، 10.8%، 6.6%) على التوالي، كما هو مبين في ملحق الجدول (2).
- ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى (6.72) مليون دينار عراقي عام 2019 مقابل (6.69) مليون دينار عراقي في العام السابق، أي بنسبة ارتفاع بلغت (0.5%)، كما هو مبين في جدول (1).



جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسطة نصيب الفرد لعامي 2018 - 2019

معدل النمو %	2019*	2018	التفاصيل
4.4	211.8	202.8	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (ترليون دينار عراقي) سنة اساس (100=2007)
3.2	262.9	254.8	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ترليون دينار عراقي)
0.5	6.72	6.69	متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (مليون دينار عراقي)

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء

• تقديرات أولية فصلية

- بلغت الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة (62.2%) عام 2019 مقابل (62.5%) عام 2018، وهذه النسبة تعد الأعلى قياساً بباقي القطاعات الأخرى، في حين بلغت الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى (غير النفطية) (37.8%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة عام 2019 مقابل (37.5%) في العام السابق جدول (2)، وهذا يوضح الصفة الربعية للاقتصاد العراقي.

جدول (2)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات
الأخرى لعامي 2018-2019

القطاعات	2018	*2019
نسبة المساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	62.5	62.2
نسبة المساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	37.5	37.8
المجموع	100.0	100.0

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء
*تقديرات أولية فصلية

- سجلت فجوة الناتج بالأسعار الثابتة خلال عام 2019 انخفاضاً لتبلغ (-6239.1) مليار دينار عراقي مقابل (-8391.7) مليار دينار عراقي عام 2018، كمال هو موضح في جدول (3)، ويعزى ذلك الى النمو الإيجابي المتحقق بالناتج المحلي الإجمالي الفعلي بالأسعار الثابتة واقتربه من الناتج المحتمل.

جدول (3)

فجوة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2016-2019)

مليار دينار عراقي

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (1)	الناتج المحتمل ** (2)	فجوة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1-2)
2016	208932.1	194384.8	14547.3
2017	201059.4	202836.6	-1777.2
2018	202776.3	211168.0	-8391.7
*2019	211789.8	218028.9	-6239.1

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء
*تقديرات أولية فصلية

**تم استخراج الناتج المحتمل استناداً الى بيانات العمود (1) وعن طريق استخدام طريقة مرشح Filter (Hodrick –Prescott) من خلال البرنامج الإحصائي (Eveiws).

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموع الأنشطة

الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية) وكالاتي:

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأنشطة الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)

- سجلت الأنشطة السلعية بالأسعار الثابتة اثناء هذا العام ارتفاعاً بلغت نسبته (4.8%) لتبلغ (150516.5) مليار دينار عراقي مقابل (143666.4) مليار دينار عراقي ويعزى ذلك للتحسن الملحوظ في نمو القيمة المضافة في كل من القطاع الزراعة والكهرباء والماء والصناعة والنفط الخام بنسبة (38.8%)، (22.1%)، (5.2%)، (3.8%) على التوالي. فيما سجلت الأنشطة التوزيعية نمواً بنسبة (4.7%) لتبلغ (35203.9) مليار دينار عراقي مقابل (33608.5) مليار دينار عراقي في العام السابق، ويعود ذلك الى ارتفاع القيمة المضافة في كل من قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وقطاع النقل والاتصالات وقطاع البنوك والتأمين بنسبة (7.3%)، (3.3%)، (0.5%) على التوالي. كما سجلت الأنشطة الخدمية ارتفاعاً بنسبة (2.1%) عن العام السابق لتبلغ (27808.1) مليار دينار عراقي مقابل (27230.9) مليار دينار عراقي عام 2018. وبذلك تحتل الأنشطة السلعية المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (70.5%) تليها الأنشطة التوزيعية بنسبة (16.5%) ثم الأنشطة الخدمية بنسبة (13.0%)، كما في جدول (4).

جدول (4)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الاساسية الثابتة لعامي 2018-2019

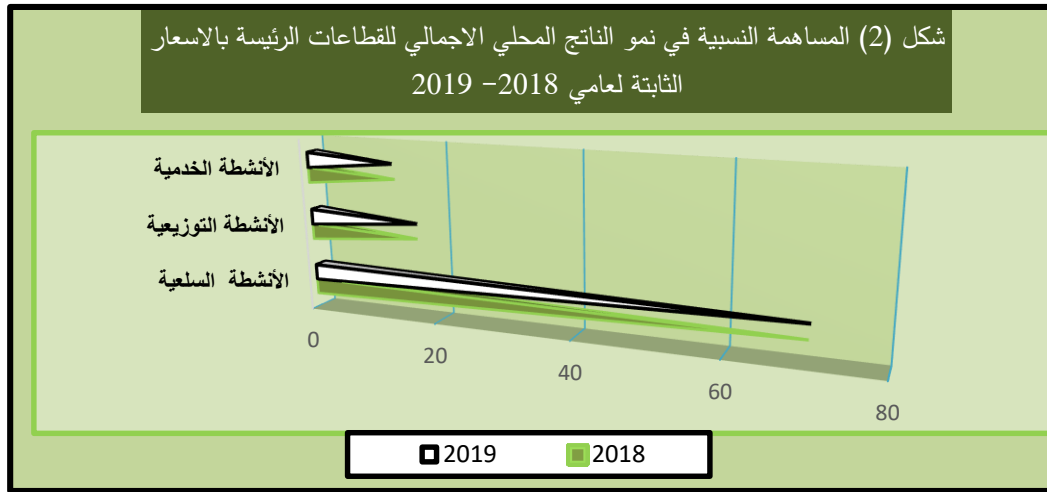
سنة الاساس (2007=100)

مليار دينار عراقي

الانشطة	2018	*2019	معدل النمو %
الانشطة السلعية	143666.4	150516.5	4.8
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	70.3	70.5	
الانشطة التوزيعية	33608.5	35203.9	4.7
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	16.4	16.5	
الانشطة الخدمية	27230.9	27808.1	2.1
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	13.3	13.0	
الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة	204505.8	213528.5	4.4

وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للأحصاء

*تقديرات اولية فصلية



2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأنشطة الرئيسية (الخدمية، التوزيعية والخدمية)
 سجلت الأنشطة السلعية بالأسعار الجارية لعام 2019 انخفاضاً بنسبة (0.6%) وبمساهمة بلغت (55.2%) لتبلغ (146833.2) مليار دينار عراقي مقابل (147659.1) مليار دينار عراقي لعام 2018، ويعزى ذلك الى الانخفاض الحاصل في كل من قطاع النفط الخام وقطاع البناء والتشييد بنسبة (3.2%)، (4.4%) على التوالي. في حين سجلت الأنشطة التوزيعية بالأسعار الجارية ارتفاعاً بمعدل النمو بنسبة (4.5%) وبمساهمة بلغت (19.4%) لتبلغ (51594.0) مليار دينار عراقي مقابل (49352.9) مليار دينار عراقي للعام السابق. فيما سجلت الأنشطة الخدمية نمواً ملحوظاً خلال هذا العام بنسبة (11.0%) وبمساهمة بلغت (25.4%) لتبلغ (67763.4) مليار دينار عراقي مقابل (61023.2) مليار دينار عراقي عام 2018، كما في جدول (5).

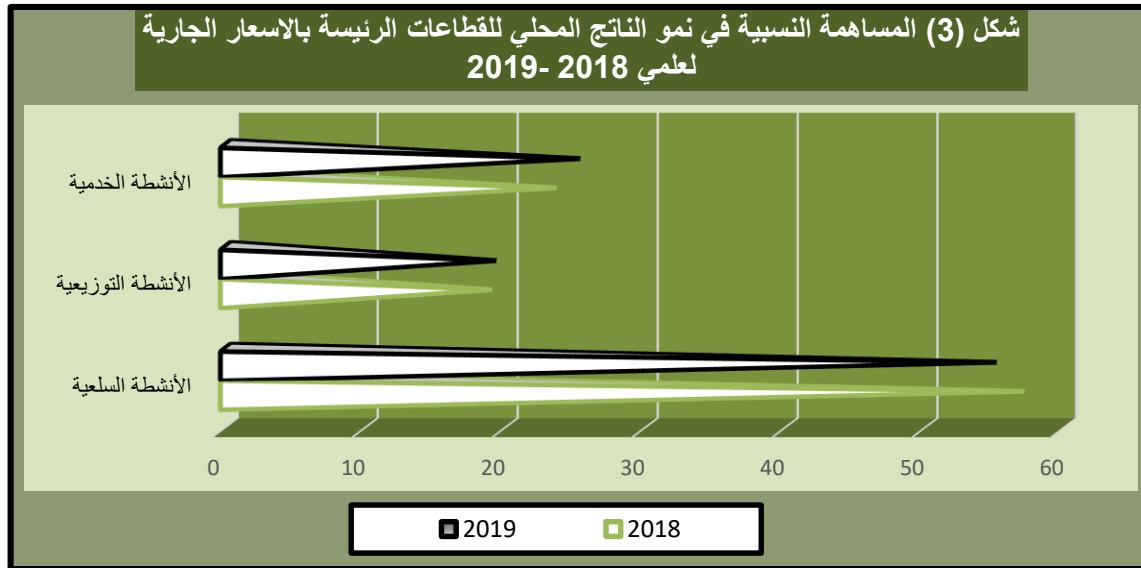
جدول (5)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الجارية لعامي 2018-2019
 مليار دينار عراقي

الأنشطة	2018	*2019	معدل النمو %
الأنشطة السلعية	147659.1	146833.2	-0.6
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	57.2	55.2	
الأنشطة التوزيعية	49352.9	51594.0	4.5
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	19.1	19.4	
الأنشطة الخدمية	61023.2	67763.4	11.0
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	23.7	25.4	
الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة	258035.2	266190.6	3.2

وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للأحصاء

*تقديرات أولية فصلية



ثالثاً: الأنشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

1- نشاط الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك: -

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2019 بالأسعار الثابتة نمواً ملحوظاً بنسبة (38.8%) ليسجل ما مقداره (6048.4) مليار دينار عراقي مقابل (4358.6) مليار دينار عراقي للعام السابق، ويعزى ذلك الى زيادة الإنتاج الزراعي إذ سجل انتاج (الحنطة والشعير) ارتفاعاً بنسبة (147.4%) قياساً بالعام السابق 2018، ويعزى ذلك الى وفرة الامطار خلال الموسم، ومساهمة وزارة الزراعة بدعم الفلاحين والمزارعين سواء كان بالمستلزمات الزراعية (بذور، اسمدة، مبيدات وتقنيات حديثة)، وبحماية المنتج المحلي والتخطيط العلمي السليم، فضلاً عن اعطاء المستحقات المالية للفلاحين المسوقين لمحصولي الحنطة والشعير من قبل وزارة التجارة، سجلت المساحة المزروعة لهذين المحصولين ارتفاعاً بنسبة (167.7%) قياساً بالعام السابق.

سجل متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة انخفاضاً طفيفاً بنسبة (0.6%) ليسجل (686.1) كغم/ دونم عام 2019 مقابل (690.5) كغم/دونم 2018، ويعزى ذلك الى تضرر سنابل المحصول بسبب الامطار الغزيرة التي استمرت خلال الموسم مما ادى الى اصابة المحصول ببعض الامراض مثل (الصدأ)، اما بالنسبة لمحصول الشعير فقد ارتفع متوسط غلة الدونم من (317.1) كغم/ دونم عام 2018 الى (408.1) كغم/ دونم عام 2019 اي بنسبة (28.7%)، كما هو مبين بالجدول (6).

جدول (6)

الانتاج الزراعي والمساحات المزروعة في العراق و انتاجية الدونم الواحد لعامي 2018-2019

المحصول*	المساحة المزروعة (الف دونم)			الانتاج (الف طن)			متوسط غلة الدونم الواحد (كغم/دونم)		
	نسبة التغير %	2019	2018	نسبة التغير %	2019	2018	نسبة التغير %	2019	2018
الحنطة	-0.6	686.1	690.5	99.4	4343	2178	100.7	6331	3154
الشعير	28.7	408.1	317.1	694.8	1518	191.0	519.1	3721	601
المجموع	8.6	1094.2	1007.6	147.4	5861	2369	167.7	10052	3755

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء

* عدا إقليم كردستان والمحافظات (نينوى، صلاح الدين، الانبار، قضاء الحويجة من محافظة كركوك وبعض القرى في محافظة ديالى).

2- نشاط قطاع التعدين والمقالع

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2019 بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة (3.7%) ليسجل ما مقداره (132964.7) مليار دينار عراقي مقابل (128159.5) مليار دينار عراقي العام السابق، يعود ذلك بالدرجة الأساس الى ارتفاع نشاط النفط الخام بنسبة (3.8%) خلال هذا العام ليسجل ما مقداره (132700.2) مليار دينار عراقي مقابل (127885.4) مليار دينار عراقي عام 2018، فيما سجلت الأنواع الأخرى من التعدين انخفاضاً بنسبة (3.5%-) قياساً بالعام السابق. اما على صعيد نسبة مساهمة هذا القطاع فانه يحتل المرتبة الأولى بنسب المساهمة لتبلغ (62.3%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على النفط الخام الذي يشكل (62.2%) من الناتج المحلي الاجمالي.

3- نشاط الصناعة التحويلية

شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لهذا القطاع ارتفاعاً بنسبة (5.2%) قياساً بالعام السابق لتسجل (2059.9) مليار دينار عراقي عام 2019 مقابل (1957.7) مليار دينار عراقي عام 2018، ويعزى ذلك الى زيادة كميات الإنتاج المتحقق للإسمنت المقاوم بنسبة (14.3%) لتبلغ (3685.1) ألف طن مقابل (3223.0) ألف طن عام 2018 حيث أسهمت معامل الاسمنت في محافظة نينوى بعد إعادة اعمارها في ضخ كميات كبيرة من السمنت. فضلاً عن الزيادة الملحوظة المتحققة في كميات انتاج السماد من نوع يوريا بنسبة (70.8%) قياساً بالعام السابق لتبلغ (268) ألف طن مقابل (156.9) ألف طن العام السابق، نتيجة العقد المبرم بين الشركة العامة للتجهيزات الزراعية والشركة العامة للأسمدة الجنوبية المتضمن شراء كامل المنتج المحلي من مادة سماد اليوريا من قبل وزارة الزراعة بغية دعم الاقتصاد الوطني، جدول (7).

جدول (7)

كميات الإنتاج المتحقق للسمنت (الأبيض، العادي والمقاوم) لعامي 2018 - 2019
ألف طن

المادة	2018	2019	نسبة التغير %
سمنت عادي	2609.9	1556.9	-40.3
سمنت مقاوم	3223.0	3685.1	14.3
الأسمدة النتروجينية (اليوريا)	156.9	268.0	70.8

المصدر / وزارة الصناعة والمعادن، دائرة التخطيط

4- نشاط الكهرباء والماء

سجلت القيمة المضافة لنشاط قطاع الكهرباء بالأسعار الثابتة لعام 2019 ارتفاعاً بنسبة (22.1%) قياساً بالعام السابق، إذ بلغت القيمة المضافة (2410) مليار دينار عراقي مقابل (1973.8) مليار دينار عراقي 2018، فضلاً عن نسبة مساهمته الضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي البالغة (1.1%). ويعزى ارتفاع القيمة المضافة الى زيادة انتاج الطاقة الكهربائية بنسبة (21.7%) مقابل الطلب عليها بنسبة (5.7%) الامر الذي أدى الى انخفاض العجز في الطاقة الكهربائية بنسبة (31.3%-)، جدول (8).

جدول (8)

معدل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية لعامي (2018 - 2019)

البيان	2018	2019	نسبة التغير %
انتاج الطاقة	11512.8	14008.3	21.7
الطلب على الطاقة	16473.5	17416.8	5.7
العجز	- 4960.7	-3408.5	-31.3

المصدر : وزارة الكهرباء

- سجل معدل الاستيراد للطاقة الكهربائية ارتفاعاً بنسبة (39.3%) لعام 2019 مقارنة بالعام السابق، ليصل الى (8957.4) ميكا واط / ساعة مقابل (6431.6) ميكا واط / ساعة عام 2018، كما مبين في جدول (9).
- سجلت الطاقة الإنتاجية في الخطوط الاستثمارية المحلية ارتفاعاً بنسبة (48.7%) لتبلغ (37621.7) ميكا واط مقابل (25309) ميكا واط عام 2018.

جدول (9)

الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية لعامي (2018 - 2019)

MW

البيان	2018	2019	نسبة التغير %
الخط الإيراني	6431.6	8957.4	39.3
الخطوط الاستثمارية	25309	37621.7	48.7
المجموع	31740.6	46579.1	46.8

المصدر: وزارة الكهرباء

5- نشاط البناء والتشييد: -

سجل نشاط قطاع البناء والتشييد بالأسعار الثابتة عام 2019 انخفاضاً بنسبة (2.5%-) مقارنة بعام 2018، إذ سجلت القيمة المضافة (7033.5) مليار دينار عراقي مقابل (7216.8) مليار دينار عراقي في العام السابق، ويعزى ذلك الى انخفاض عدد مقاولات الأبنية والانشاءات في كافة المحافظات بسبب الظروف الأمني وظروف التقشف نتيجة العجز في الموازنة.

6- نشاط النقل والاتصالات والخزن: -

شهد قطاع النقل والاتصالات ارتفاعاً في معدل نموه السنوي بالأسعار الثابتة خلال هذا العام وبنسبة (3.3%) مقارنة بالعام السابق، إذ سجلت القيمة المضافة (17496.5) مليار دينار عراقي مقابل (16933.8) مليار دينار عراقي عام 2018، حيث ساهم بنسبة (8.2%) من الناتج المحلي الإجمالي والتي تعد منخفضة على الرغم من أهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

7- نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق: -

سجل نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة (7.3%) هذا العام مقارنة بالعام السابق، وبنسبة مساهمة بلغت (7.0%) من إجمالي الناتج لتبلغ القيمة المضافة له (14977.8) مليار دينار عراقي مقابل (13958.9) مليار دينار عراقي عام 2018.

8- نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات: -

شهد نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة خلال هذا العام ارتفاعاً بنسبة (2.4%) مقارنة بعام 2018 وبنسبة مساهمة بلغت (5.1%) لتبلغ القيمة المضافة (10940.2) مليار دينار عراقي مقابل (10686.9) مليار دينار عراقي في العام السابق، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى ارتفاع ملكية دور السكن فضلاً عن ارتفاع نشاط البنوك والتأمين نتيجة ارتفاع ودائع الجمهور لدى الجهاز المصرفي وان هذا الارتفاع يعد مؤشر جيد على ثقة الافراد بالمصارف، فضلاً عن ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي في الوقت الذي سجلت فيه الديون المتعثرة انخفاضاً مما يدل على ان المصارف باتت اكثر حيطة في منح الائتمان الى الافراد.

9- نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية: -

شهد هذا القطاع نمواً خلال هذا العام بنسبة (1.8%) مقارنة بعام 2018، إذ سجلت القيمة المضافة (19597.5) مليار دينار عراقي عام 2019 مقابل (19259.8) مليار دينار عراقي في العام السابق. ويعزى ذلك الى ارتفاع نشاط كل من الحكومة العامة والخدمات الشخصية بنسبة (1.9%)، (1.1%) على التوالي. احتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتي سجلت (9.2%) من اجمالي الناتج.



الفصل الثالث

التطورات النقدية والمصرفية

Monetary and Banking Developments

التطورات النقدية والمصرفية

أولاً/ التطورات النقدية

شهد عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 خلال عام 2019 ارتفاعاً بنسبة (11.5 %) والذي يعزى الى النمو في العملة خارج البنوك بنسبة (17.6 %)، كما سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 هو الآخر نمواً بنسبة (8.4 %) عن عام 2018، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى ارتفاع عرض النقد الضيق M1، فيما سجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (1.9 %) ليعكس بذلك وجود بوادر تضخمية (فجوة تضخمية) في الاقتصاد العراقي.

حافظ سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي خلال عام 2019 عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) دينار/ دولار (نقد، تعزيز رصيد حسابات المصارف في الخارج).

واصل البنك المركزي العراقي في عام 2019 استخدام أدوات سياسته النقدية، من خلال العمل بالنوافذ الاستثمارية واستحداث منتجات مالية جديدة تمثلت بإصدار أوراق مالية متوسطة الأجل وإصدار شهادات إيداع إسلامية لغرض إدارة السيولة لدى القطاع المصرفي، فضلاً عن الاستمرار باعتماد سعر الفائدة سعر السياسة النقدية (Policy-rate) البالغ (4 %)، ليصبح سعر الفائدة المقدم من قبل المصارف بحسب العرض والطلب.

استمر البنك المركزي بإدارة احتياطياته ضمن معدلات مقبولة وفقاً للمعايير الدولية، لتسجل (80) ترليون دينار عراقي، وسجل معدل التضخم العام والأساس لهذا العام ما نسبته (0.2%-) و (0.1%-) على التوالي.

انطلاقاً من رسالة البنك المركزي العراقي في تبني سياسة نقدية كفؤة تنطلق من حقيقة أن الاستقرار النقدي شرطاً أساسياً لتحقيق نمو مستدام، وعنصراً محورياً في الاقتصاد الكلي، وعاملاً رئيساً في توفير بيئة ملائمة للاستثمار وحماية القوة الشرائية للعملة الوطنية، قام البنك المركزي بما يأتي:

أ. اعداد برنامج استشاري لتطوير إدارة الأصول والاحتياطيات (RAMP) والاستثمار بالسندات المصدرة بعملة الدولار التابع للبنك الدولي.

ب. بهدف السعي الى استيعاب المزيد من المشاريع الاستثمارية تم رفع سقف القروض الممنوحة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى مليار دينار عراقي.

ج. استحداث منتجات مالية بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف تمثلت بإصدار أوراق مالية قصيرة الأجل (بالدينار والدولار) لغرض إدارة السيولة لدى القطاع المصرفي وبموجب

الاعمام المرقم 75/6/6 والمؤرخ في 2019/1/9 الصادر عن دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.

د. توقيع ترتيبات مصرفية مع بنك (J.P Morgan) لغرض الاستثمار في الاوراق المالية ومحافظ السندات الحكومية وانشاء حسابات فرعية للمصارف العراقية لتسوية مدفوعات بطاقات الائتمان التي تصدرها المصارف العراقية.

هـ. بهدف تنويع الادوات الاستثمارية بجانب استهداف ادوات ذات عائد مرتفع قام البنك المركزي العراقي بمجموعة من الاستثمارات، ولا سيما الخارجية منها، وعلى النحو الآتي:

- شراء صكوك اسلامية بعملة الدولار الامريكي بمبلغ (2.50) مليار دولار امريكي مقابل (2) مليار دولار عام 2018 وبزيادة نسبتها (25%).

- استحداث ودائع جديدة مع كل من صندوق النقد العربي، بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الفرنسي، وبنك انكلترا المركزي.

1- تطورات عرض النقد**أ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)**

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بلغت نسبته (11.5 %) نهاية عام 2019 مقارنة بعام 2018، ليصل الى (86.8) ترليون دينار عراقي مقابل (77.8) ترليون دينار عراقي عام 2018، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (17.6 %) لتسجل (47.6) ترليون دينار عراقي ولتشكل ما نسبته (54.9 %) من عرض النقد (M1) ويعزى ذلك الارتفاع الى المنح التي منحتها الحكومة للعاطلين عن العمل نتيجة أثر الاحتجاجات، فيما سجلت الودائع الجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (4.8 %) لتبلغ (39.1) ترليون دينار عراقي مقابل (37.3) ترليون دينار عراقي لعام 2018، ولتشكل ما نسبته (45.1 %) من عرض النقد (M1) وعلى النحو المبين في ملحق جدول (3).

ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) (السيولة المحلية)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2019 ارتفاعاً بلغت نسبته (8.4 %) عن عام 2018 ليسجل (103.4) ترليون دينار مقابل (95.4) ترليون دينار عراقي لعام 2018 وليشكل ما نسبته (39.3 %) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية. جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) كمحصلة لنمو أحد مكوناتها الأساسيين المتمثل بعرض النقد الضيق (M1) بنسبة (11.5 %)، فيما سجلت الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) انخفاضاً بنسبة (5.1 - %) لتسجل (16.7) ترليون دينار عراقي لعام 2019 مقابل (17.6) ترليون دينار عراقي عام 2018، على النحو المبين في ملحق جدول (3). من جانبه سجل معامل الاستقرار النقدي Coefficient of monetary stability ما نسبته (1.9 %)، الأمر الذي يدل على وجود بوادر تضخمية في الاقتصاد العراقي.

ج. العوامل المؤثرة في عرض النقد

كان للعوامل التوسعية دوراً واضحاً في زيادة عرض النقد خلال عام 2019، إذ ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية من (91423) مليار دينار عراقي نهاية عام 2018 الى (102069) مليار دينار عراقي نهاية عام 2019، اي بنسبة زيادة بلغت (11.6 %) ليشكل نسبة (57.1 %) من مجموع العوامل التوسعية البالغة (18629) مليار دينار عراقي، أما صافي ديون الحكومة الذي يمثل الفرق بين (الائتمان الممنوح إلى الحكومة بصورة حوالات وقروض وودائعها) فقد مثل هو الآخر دوراً توسعياً إذ بلغ التوسع (5835) مليار دينار عراقي وبنسبة مساهمة بلغت (31.3 %) من مجموع العوامل التوسعية، وذلك نتيجة انخفاض الودائع الحكومية بمقدار (6987) مليار دينار عراقي مقابل انخفاض الديون الحكومية بمقدار (1152) مليار دينار

عراقي، كما كان لفقرتي ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والودائع الأخرى دوراً توسعياً في زيادة عرض النقد إذ ارتفعت الأولى بمقدار (1256) مليار دينار عراقي لتسجل (26436) مليار دينار عراقي مقابل (25180) مليار دينار عراقي لعام 2018 وبنسبة ارتفاع بلغت (5 %)، فيما انخفضت الثانية بمقدار (892) مليار دينار عراقي وبنسبة بلغت (5.1-%) عن عام 2018، وقد شكلت تلك الفقرتين ما نسبته (6.7 %) و (4.9 %) على التوالي من مجموع العوامل التوسعية، في حين شكلت فقرة الموازنة عاملاً انكماشياً على عرض النقد إذ بلغت (9687) مليار دينار عراقي، كما هو موضح في جدول (10).

جدول (10)
عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه لعامي 2018-2019

مليار دينار عراقي

نسبة النمو %	مقدار التغير عن العام الماضي	Dec 2019	Dec 2018	
11.6	10,646	102,069	91,423	صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك + المصارف)
5.0	1,256	26,436	25,180	ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى
(2.6)	(1,152)	43,200	44,352	الديون الحكومية
6.7	10,750	171,705	160,955	مجموع الموجودات
11.5	8,942	86,771	77,829	عرض النقد (M1)
17.6	7,141	47,639	40,498	العملة خارج البنوك
4.8	1,802	39,132	37,330	الودائع الجارية
(5.1)	(892)	16,670	17,562	الودائع الأخرى
(13.7)	(6,987)	44,027	51,014	الودائع الحكومية
66.6	(9,687)	(24,237)	(14,550)	فقرة الموازنة
2.2	1,808	84,934	83,126	مجموع المطلوبات غير النقدية
6.7	10,750	171,705	160,955	مجموع المطلوبات

البيانات أولية قابلة للتعديل

2- الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2019 ارتفاعاً مقداره (3.9) ترليون دينار عراقي وبنسبة (5.1 %) عن العام السابق، ليبلغ (80.0) ترليون دينار عراقي مقارنة بـ(76) ترليون دينار عراقي نهاية عام 2018، وعلى النحو المبين في جدول (11).

يعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأساس الى ارتفاع رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج بنسبة (18.8%) والذي بلغ ما يقرب من (5.6) ترليون دينار عراقي نهاية عام 2019 مقابل (4.7) ترليون دينار عراقي نهاية عام 2018، كما ازدادت الاستثمارات الأجنبية في الخارج وبنسبة (6.3%) لتبلغ (73.2) ترليون دينار عراقي لعام 2019 مقابل (68.9) ترليون دينار عراقي للعام السابق، فيما سجل رصيد النقد الاجنبي في خزائن البنك المركزي مبلغاً مقداره (1.1) ترليون دينار عراقي لعام 2019 مقابل (2.4) ترليون دينار عراقي لعام 2018.

جدول (11)

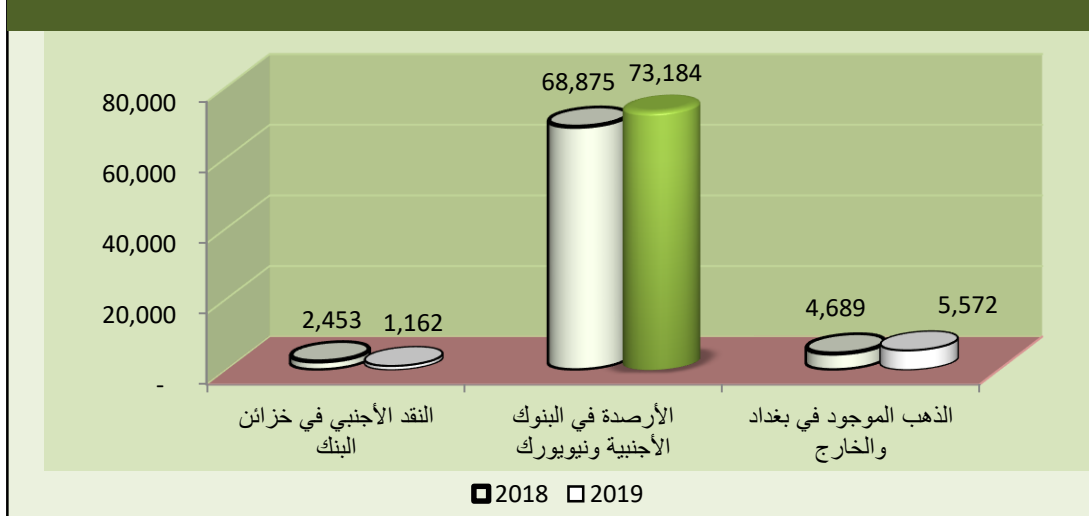
المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2018-2019

مليار دينار عراقي

البند	2018	2019
النقد الأجنبي في خزائن البنك	2,453	1,162
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	68,875	73,184
الذهب الموجود في بغداد والخارج	4,689	5,572
الاحتياطيات الأجنبية	76,017	79,918

البيانات أولية قابلة للتعديل

شكل (4) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2018-2019 (مليار دينار عراقي)



الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي

أظهرت ميزانية البنك المركزي العراقي لعام 2019 ان مجموع موجوداته (مطلوباته) قد سجل ارتفاعاً بنسبة (2 %) قياساً بعام 2018، إذ بلغت موجودات البنك المركزي (مطلوباته) نهاية العام ما مقداره (101.6) ترليون دينار عراقي مقابل (99.6) ترليون دينار عراقي نهاية عام 2018، وكما في جدول (12).

جانب الموجودات

تشير بيانات الجدول (12) الى ارتفاع الموجودات (الأجنبية) بمقدار (3.9) ترليون دينار عراقي أي بنسبة (5.1 %) لتصل في نهاية عام 2019 الى (80.4) ترليون دينار عراقي مقابل (76.5) ترليون دينار عراقي للعام السابق لتساهم بالجزء الأكبر من مجموع موجودات البنك المركزي وبنسبة (79.1 %).

سجلت الديون الحكومية (السندات والحوالات الحكومية والقروض والسلف للدوائر الحكومية) انخفاضاً بلغت نسبته (11.9-%) عن العام السابق لتبلغ (16.2) ترليون دينار عراقي مقابل (18.4) ترليون دينار عراقي للعام السابق، ويعزى ذلك الى انخفاض فقرة السندات والحوالات الحكومية والقروض والسلف للدوائر الحكومية بنسبة (11.8-%) و (12.9-%) على التوالي. وذلك بسبب قيام وزارة المالية بتسديد جزء من الدين المستحق الدفع استناداً الى اتفاقية إعادة جدولة الترتيبات المصرفية بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي في 2016/7/18.

جانب المطلوبات

سجل الاحتياطي النقدي ارتفاعاً بمقدار (11.1) ترليون دينار عراقي أو بنسبة (16.5 %)، قياساً بالعام السابق، ويعزى ذلك الى الارتفاع الحاصل في كل من احتياطيات المصارف والعملية خارج البنوك بنسبة (8.8 %) و (17.6 %) على التوالي.

أما بخصوص التسهيلات المصرفية فقد سجلت انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته (0.3-%) قياساً بالعام السابق، وذلك لانخفاض أرصدة الودائع لأجل (30) يوم بالدينار العراقي، فضلاً عن الاستمرار بإيقاف السماح للمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة، الزراعي التعاوني والعقاري) بالاستثمار بالأدوات أعلاه.

كما سجلت الودائع الحكومية انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (59.1-%)، وذلك نتيجة انخفاض معدلات أسعار النفط في الأسواق العالمية وبنسبة (8.5-%)، فيما سجلت ودائع المصارف بالدولار الأمريكي زيادة نسبتها (15.9 %) عن العام السابق.

أما بخصوص فقرة رأس المال والاحتياطيات فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (36.3 %) قياساً بعام 2018.

جدول (12)

الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي لعامي 2018-2019

مليون دينار عراقي

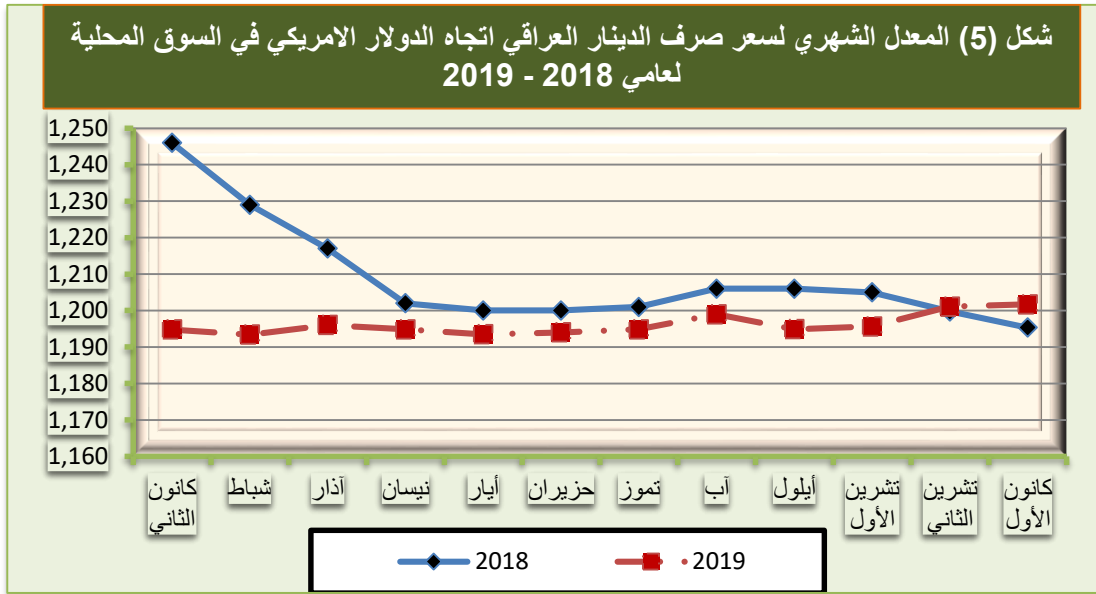
2019	2018	الفقرات
		الموجودات
80,383,896	76,481,186	الموجودات الأجنبية
16,217,909	18,409,547	الديون الحكومية
14,462,894	16,393,985	السندات والحوالات الحكومية
1,755,015	2,015,562	القروض والسلف للدوائر الحكومية
0	0	القروض والسلف للمصارف التجارية
4,963,789	4,730,206	الموجودات الأخرى
101,565,594	99,620,939	مجموع الموجودات أو المطلوبات
		المطلوبات
78,253,336	67,160,979	الاحتياطي النقدي
453,130	454,500	التسهيلات المصرفية
5,119,364	4,415,725	الودائع بالدولار الأمريكي
8,299,379	20,272,344	الودائع الحكومية
22,191	112,707	المطلوبات الأجنبية
10,907,810	8,000,206	رأس المال والاحتياطيات
(1,489,616)	(795,522)	المطلوبات الأخرى

البيانات أولية قابلة للتعديل

ثانياً/ تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

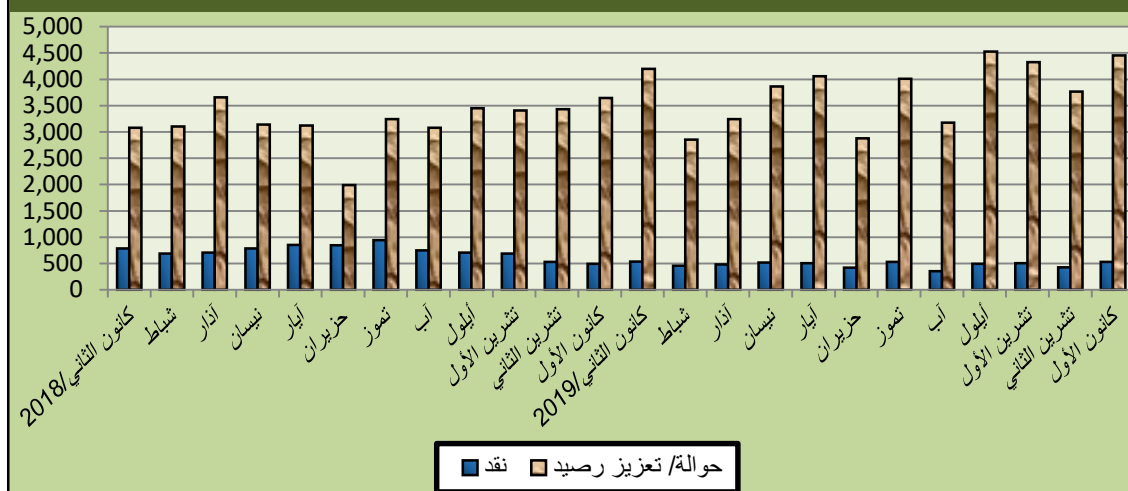
1- نافذة بيع العملة الأجنبية

حافظ سعر بيع الدولار الى المصارف وعبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) دينار لكل دولار لعام 2019، بالمقابل بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية (1196) دينار لكل دولار امريكي عام 2019 مقابل (1209) دينار لكل دولار امريكي عام 2018، وكما في ملحق جدول (4).



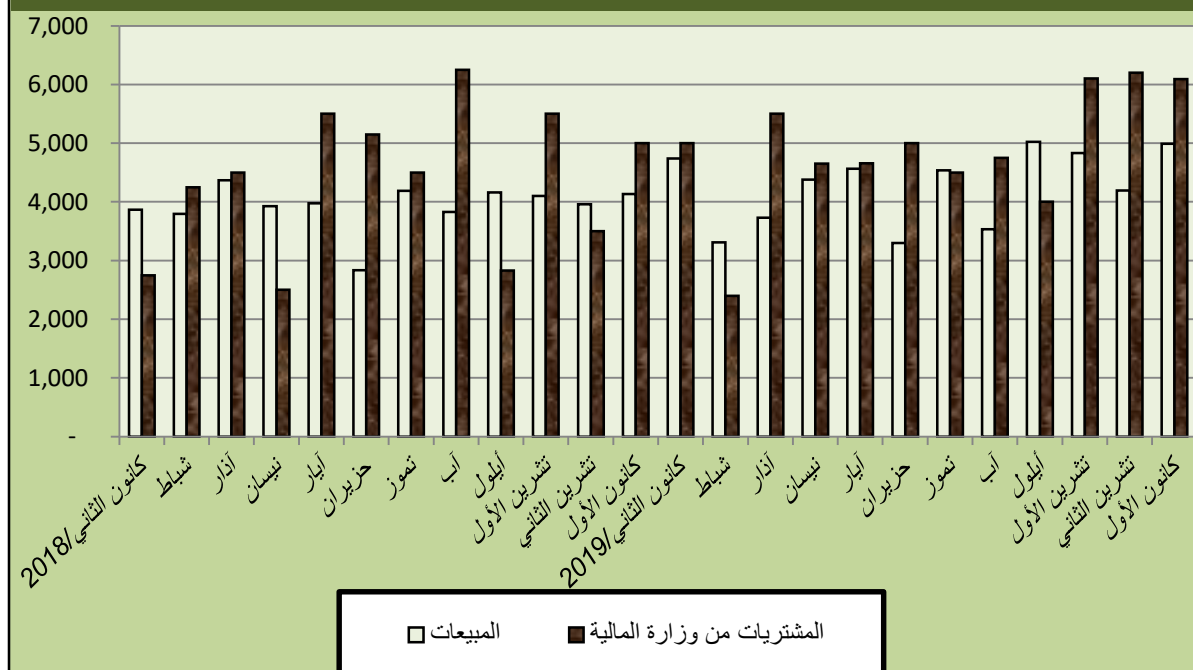
سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي (نقدًا، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) لعام 2019 ارتفاعاً بنسبة (8.5 %) عن عام 2018، لتسجل (51.1) مليار دولار توزعت على مبلغ (45.3) مليار دولار بيعت لتعزيز رصيد المصارف في الخارج، و(5.8) مليار دولار بيعت نقدًا، إذ شكل كل منهم ما نسبته (88.7 %) و(11.3 %) على التوالي من إجمالي الكميات المباعة، في حين سجلت مبيعات الدولار الامريكي لعام 2018 (47.1) مليار دولار منها (38.3) مليار دولار بيعت كتعزيز رصيد في الخارج و (8.8) مليار دولار بيعت نقدًا، شكل كل منهم ما نسبته (81.4 %) و(18.6 %) على التوالي من إجمالي المبيعات، ملحق جدول (5).

شكل (6) الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية (نقد، تعزيز رصيد في الخارج) لعامي 2018-2019 (مليار دولار)



أما بالنسبة الى مشتريات البنك المركزي للدولار الامريكي من زارة المالية، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (12.7 %) لتبلغ (58.9) مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بـ(52.2) مليار دولار عام 2018، ملحق جدول (6).

شكل (7) مبيعات ومشتريات الدولار الامريكي لعامي 2018-2019 (مليار دولار)



2- التسهيلات القائمة

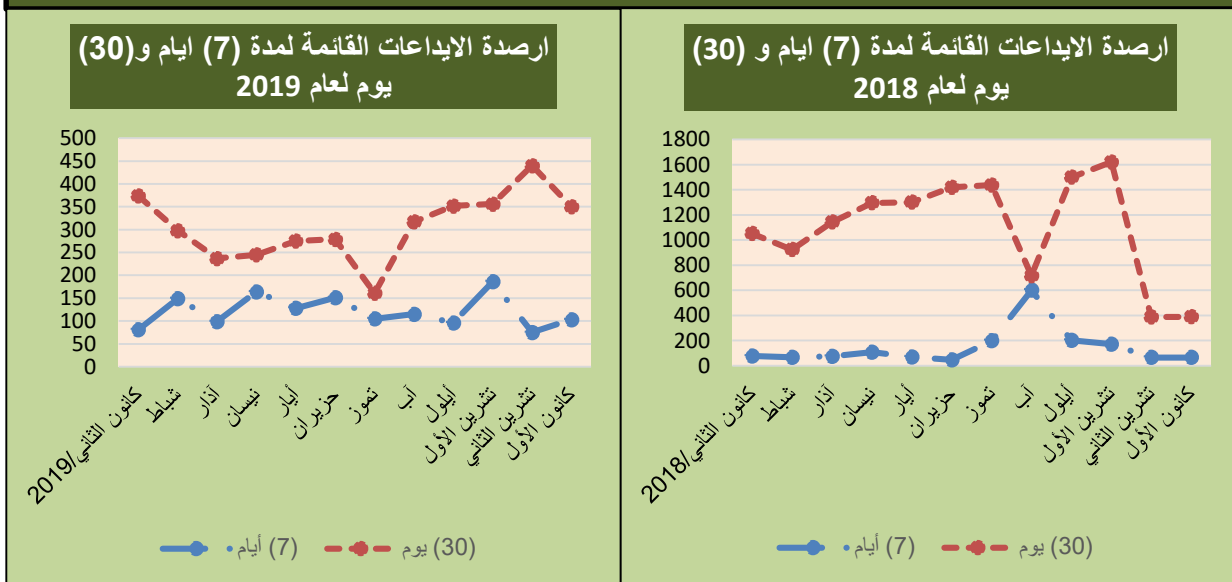
استمر البنك المركزي العراقي خلال هذا العام بإعتماد سعر السياسة النقدية Policy-rate البالغ (4 %) سنوياً، والاستمرار بالعمل بالنوافذ الاستثمارية لأجل (7، 30) يوم وفق نسب الفوائد المبينة أدناه:

- استثمار لأجل (7) أيام بفائدة (1 %)
- استثمار لأجل (30) يوم بفائدة (1.5 %)

أ- تسهيلات الإيداع القائمة

ارتفعت أرصدة الودائع لأجل (7) أيام بالدينار العراقي للمصارف الأهلية والحكومية بنسبة ملحوظة بلغت (56.1 %) لتسجل (103) مليار دينار عراقي نهاية عام 2019 مقارنة بـ(66) مليار دينار عراقي نهاية عام 2018 ملحق جدول (7) ، بالمقابل فقد انخفضت أرصدة الودائع لأجل (30) يوم بنسبة (10- %) لتسجل (350) مليار دينار عراقي مقارنة بـ(389) مليار دينار عراقي نهاية عام 2018، ويعزى ذلك الى الاستمرار بعدم السماح للمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة، الصناعي، الزراعي التعاوني والعقاري) بالاستثمار بالأدوات أعلاه.

شكل (8) أرصدة الإيداعات القائمة لمدة (7) أيام و (30) يوم لعامي 2018- 2019 (مليار دينار عراقي)



كما افتتح البنك المركزي العراقي في شهر شباط من عام 2019 نافذة للاستثمار بالدولار وبأجل (91) يوم بموجب الاعمام المرقم بالعدد 272/5/6 والمؤرخ في 2019/1/30 واستمر العمل بهذه

النافذة حتى نهاية شهر أيلول من ذات العام، وقد سجل رصيد الودائع لهذا الأجل (37) مليون دولار، إلا أنه تم إيقاف العمل بجميع المنتجات المالية الدلارية (ودائع، حوالات، شهادات ايداع اسلامية) بموجب الاعمام المرقم بالعدد 1930/6/6 والمؤرخ في 2019/8/1 لضعف استجابة المصارف في تنويع محافظها الاستثمارية بالشكل الذي يحقق الاهداف المرجوة منها للمدة المذكورة، مع استمرار عمليات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد (الارباح) للاستثمارات التي لم يحن تاريخ استحقاقها لغاية الان.

ب- تسهيلات الإقراض القائمة

واصل البنك المركزي عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان الى المصارف، وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:

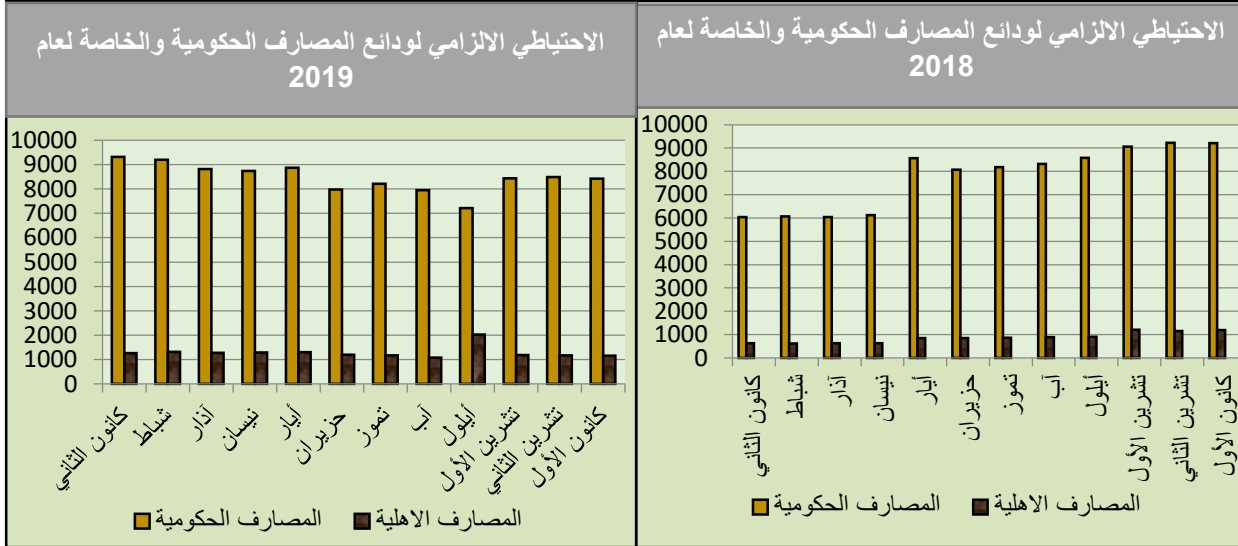
- الائتمان الأولي (6 %) سنوياً
 - الائتمان الثانوي (7 %) سنوياً
 - قرض الملجأ الأخير (7.5 %) سنوياً
- ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات حتى اليوم.

3- الاحتياطي الإلزامي

انسجاماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة لإسناد عملية التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سياسة الجهاز المصرفي من حيث توفير السيولة، تم الاستمرار باعتماد نسب الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية بنسبة (15%) وودائع التوفير (الادخار) والثابتة بنسبة (10%) للدينار والدولار بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي المرقم بالعدد (6) والمؤرخ في 2017/1/24.

سجل الاحتياطي الإلزامي نهاية عام 2019 انخفاضاً مقداره (8.0- %) ليبلغ (9.6) ترليون دينار عراقي عام 2019 مقابل (10.4) ترليون دينار عراقي نهاية عام 2018، ويعزى ذلك الى انخفاض الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف الحكومية بنسبة (8.6- %) ليسجل (8.4) ترليون دينار عراقي مقارنة مع (9.2) ترليون دينار في عام 2018، كما انخفض الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف الخاصة نهاية عام 2019 بنسبة (3.2- %) ليسجل (1.16) ترليون دينار عراقي مقارنة مع (1.2) ترليون دينار عام 2018، على النحو المبين في ملحق جدول (8).

شكل (9) الاحتياطي الإلزامي لودائع المصارف الحكومية والخاصة لعامي 2018-2019 (ترليون دينار عراقي)



4- حوالات البنك المركزي

تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي العراقي والهادفة الى تحقيق الاستقرار النقدي في إطار عمليات السوق المفتوحة عن طريق تفعيل أدواته النقدية غير المباشرة في إدارته للسيولة العامة، قام البنك بإصدار حوالات لأجال (365،182) يوم عن طريق نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD، وفيما يأتي أهم المزادات التي أقيمت في هذا العام:

- ستة مزادات لأجل (182) يوم بمبلغ (100) مليار دينار عراقي للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (346) مليار دينار عراقي وبمعدل سعر قطع (2.5 %)، في حين بلغ المبلغ المسدد (310) مليار دينار عراقي لعام 2019.
- ثلاثة مزادات لأجل (365) يوم بمبلغ (100) مليار دينار عراقي للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (171.5) مليار دينار عراقي وبمعدل سعر قطع تراوح بين (2.9 % - 3.0 %)، في حين بلغ المبلغ المسدد (125) مليار دينار عراقي.
- مزاد واحد بالدولار لأجل (182) يوم بمبلغ (100) مليون دولار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (17) مليون دولار، وبمعدل سعر قطع (2 %)، وقد سدد المبلغ بالكامل لعام 2019، ملحق جدول (9).

5- شهادات الإيداع الإسلامية

- أصدر البنك المركزي العراقي في عام 2019 شهادات إيداع إسلامية ولأجل مختلفة عن طريق نظام الحفظ المركزي (CSD)، وذلك بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف وإدارة السيولة لدى القطاع المصرفي، وفيما يأتي أهم المزادات التي أقيمت في هذا العام:
- (8) مزاد لأجل (30) يوم بمبلغ إصدارية (50) مليار دينار عراقي للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (234) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (1.5 %) لشراء مادة الألمنيوم في الاسواق العالمية، فيما تم تسديد مبلغ (254) مليار دينار عراقي.
 - (3) مزادات لأجل (30) يوم بمبلغ إصدارية (50) مليار دينار عراقي للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (68.2) مليار دينار عراقي وبمعدل سعر قطع (1.5 %)، وذلك لشراء مادة زيت النخيل في الاسواق العالمية، وقد تم تسديد المبلغ بالكامل.
 - (2) مزادات لأجل (91) يوم بمبلغ إصدارية (50) مليار دينار عراقي للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (25) مليار دينار عراقي وبمعدل سعر قطع (1.5 % - 1.7 %) وذلك لشراء مادة الألمنيوم، فيما بلغ المبلغ المسدد (61) مليار دينار عراقي.
 - مزاد واحد لأجل (91) يوم وبمبلغ إصدارية (50) مليار دينار عراقي، بلغ المباع الفعلي منها (40) مليار دينار عراقي وبمعدل سعر قطع (1.7 %) لشراء مادة البلاستيك.
 - مزادين لأجل (182) يوم بمبلغ إصدارية (100) مليار دينار عراقي، بلغ المباع الفعلي منها (46.2) مليار دينار عراقي وبمعدل سعر قطع (2 % - 1.2 %)، وذلك لشراء مادة زيت النخيل، فيما بلغ المسدد منها (20) مليار دينار عراقي.
 - مزادين لأجل (182) يوم وبمبلغ إصدارية (100) مليار دينار عراقي، بلغ المباع الفعلي منها (33.8) مليار دينار عراقي وبسعر قطع (2 %)، وذلك لشراء مادة الألمنيوم، فيما تم تسديد مبلغ (20) مليار دينار عراقي.
 - تم تسديد مبلغ (25) مليار دينار عراقي، وذلك عن مزاد شهادة ايداع أجل (182) يوم اقيم في عام 2018 لشراء مادة البلاستيك.
 - تم تسديد مبلغ (1) مليار دينار عراقي، وذلك عن مزاد شهادة ايداع اجل (365) يوم اقيم في عام 2018 لشراء مادة البلاستيك.
 - إقامة مزاد واحد بالدولار لأجل (182) يوم وبمعدل سعر قطع (1.8 %)، بلغ المباع الفعلي منه (15) مليون دولار، وذلك لشراء مادة زيت النخيل، وقد تم تسديد المبلغ بالكامل.
 - إقامة مزاد واحد بالدولار لأجل (182) يوم وبمعدل سعر قطع (2 %)، بلغ المباع الفعلي منه (33) مليون دولار، وذلك لشراء مادة الألمنيوم.

دور البنك في تحفيز عملية التنمية

تأكيداً لدور البنك المركزي العراقي التنموي من خلال سياسته الرامية الى تحفيز القطاع الحقيقي، قام البنك في عام 2019 من خلال مبادرته الاقراضية والتي تبناها منذ عام 2016 وبالتعاون مع المصارف العاملة في العراق بتحفيز تلك المصارف للتوجه نحو السوق وتوفير الائتمان والتمويل المصرفي بغية تحفيز عملية التنمية، فقد تم ومن خلال مبادرة (1) ترليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمنح المصارف الخاصة مبلغ (71.6) مليار دينار عراقي، فضلاً عن تمديد مدة القرض من (5) سنوات الى (7) سنوات. فيما بلغ المبلغ الفعلي الممنوح من قبل تلك المصارف لتمويل تلك المشاريع والبالغ عددها (1973) مشروع قيمة (58.9) مليار دينار عراقي، وكما يأتي:

- أ. بلغت القيمة المدفوعة لتمويل مشاريع القطاع الزراعي والبالغ عددها (39) مشروع (2.7) مليار دينار عراقي.
- ب. بلغت القيمة المدفوعة لتمويل مشاريع القطاع الصناعي والبالغ عددها (197) مشروع قيمة (12.2) مليار دينار عراقي.
- ج. بلغت القيمة المدفوعة لتمويل المشاريع التجارية والبالغة (1258) مشروع قيمة (28.2) مليار دينار عراقي.
- د. بلغت القيمة المدفوعة لتمويل مشاريع الخدمات الصحية والتربوية والسياحية والبالغ عددها (478) مشروع (15.7) مليار دينار عراقي.
- هـ. تم تمويل مشروع سكني واحد بمبلغ (50) مليون دينار عراقي.
- أما مبادرة (5.5) ترليون دينار عراقي فقد تم تمديد مدة القرض من (5) سنوات الى (10) سنوات، أما عن أبواب الصرف:
- تم تمويل مصرف الإسكان بمبلغ (50) مليار دينار عراقي بدفعتين وبواقع (25) مليار دينار عراقي لكل دفعة.
- تم تمويل المصرف الصناعي بمبلغ (4.9) مليار دينار عراقي لتمويل المشاريع الصناعية.

ثالثاً: التطورات المصرفية

أخذ البنك المركزي خلال عام 2019 مزيداً من الإجراءات التي تنظم عمل المصارف وتعزز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، ومن أهم الإجراءات التي أتبعها البنك خلال هذا العام ما يأتي:

أ. إطلاق البنك المركزي العراقي لبرنامج التمويل الإسلامي المجمع (SIFP) بهدف خلق شراكة منتظمة في عملية التمويل والاستثمار، بين المصارف التقليدية والاسلامية من جهة والقطاعين العام والخاص من جهة اخرى تحت مظلة معيار (24) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (AAOIFI).

ب. إعادة توزيع هيكلية نسب الاحتياطي الالزامي المفروض على ودائع المصارف الإسلامية (التوفير (الادخارية) والثابتة) لتكون بنسبة (5%) بدلا من (10%) مع خضوع الودائع الأخرى لنسبة (15%) بحسب قرار مجلس إدارة البنك المرقم بالعدد 343/3/6 في 2019/2/7.

ج. تأسيس مؤسسة لضمان الودائع (مساهمة مختلطة) بتاريخ 2019/10/14 مع اعداد إطار عمل متكامل يتضمن المتطلبات التشريعية وتخصيص الموارد الملائمة لذلك.

د. تطبيق مقررات بازل (III) فيما يخص المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق و(التراخيص، قسم التدقيق الداخلي، قسم الامتثال)، واصدار التعليمات الواجب اتباعها من قبل المصارف كافة بالتعاون مع مركز الشرق الاوسط للمساعدة الفنية (ميتاك).

هـ. إلزام المصارف بتخصيص نسبة معينة من ارباحها السنوية كمخصص احتياطي لتلافي المشاكل التي قد يتعرض لها المصرف مستقبلاً.

و. السماح للمصارف الاسلامية فقط وبشكل مبدئي باستعمال عقود الاجارة لتمويل شراء العقارات او تمويل بناء العقارات.

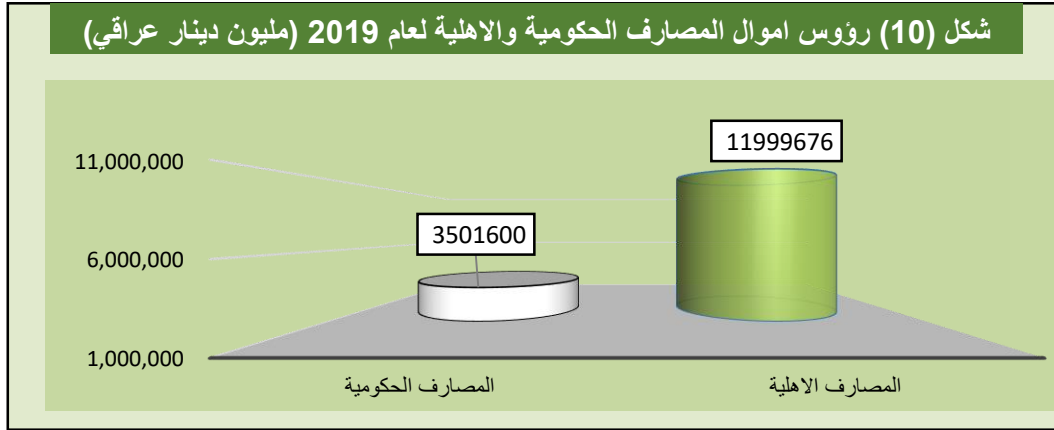
1. هيكل الجهاز المصرفي لعام 2019

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2019 (73) مصرفاً، شملت (7) مصارف حكومية تتوزع على: -

- (3) مصارف تجارية و(3) مصارف متخصصة ومصرف اسلامي حكومي واحد.
- و (66) مصرفاً خاصاً، تتضمن (24) مصرفاً اسلامياً محلياً و (24) مصرفاً تجارياً محلياً و (16) مصرفاً أجنبياً و (2) مصارف اسلامية اجنبية.

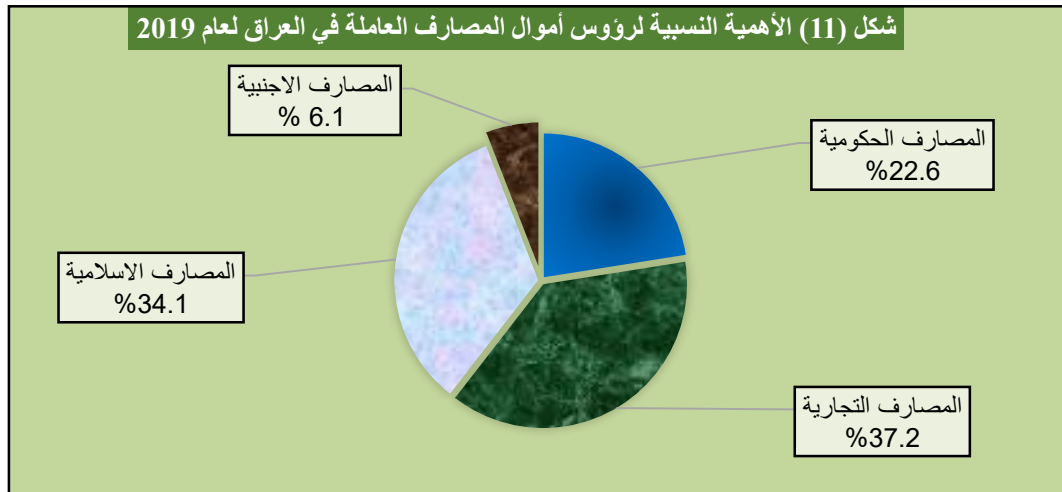
2- الوضع المالي للجهاز المصرفي

سجل اجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال عام 2019 ارتفاعاً بنسبة (2.3 %) ليسجل مبلغاً قدره (15.5) ترليون دينار عراقي مقابل (15.2) ترليون دينار عراقي عام 2018.



تركزت النسبة الأكبر في رؤوس أموال المصارف الأهلية التي بلغت (12) ترليون دينار عراقي وبنسبة (77.4 %) من اجمالي رؤوس الأموال العاملة في العراق، بلغت نسبة مساهمة المصارف الاجنبية (6.1 %) من اجمالي رؤوس أموال المصارف، فضلاً عن ارتفاع رؤوس أموال المصارف الإسلامية بنسبة (5 %) وبنسبة مساهمة بلغت (34.1 %)، فيما لم تسجل رؤوس أموال المصارف التجارية المحلية أي تغيير لتبلغ نسبة مساهمتها (37.2 %) من اجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية.

وسجلت رؤوس أموال المصارف الحكومية عام 2019 ارتفاعاً بنسبة (2.9 %) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (3.50) ترليون دينار عراقي مقابل (3.40) ترليون دينار عراقي عام 2018 مشكلة نسبة (22.6 %) من اجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية.



3- الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق

أظهرت الموازنة الموحدة للمصارف التجارية في العراق نهاية عام 2019 تحسن الأداء المصرفي من خلال الموجودات (المطلوبات) بنسبة بلغت (11.2 %) قياساً بالعام السابق لتصل الى (120.1) ترليون دينار عراقي مقابل (108) ترليون دينار عراقي نهاية عام 2018، وكما في جدول (13).

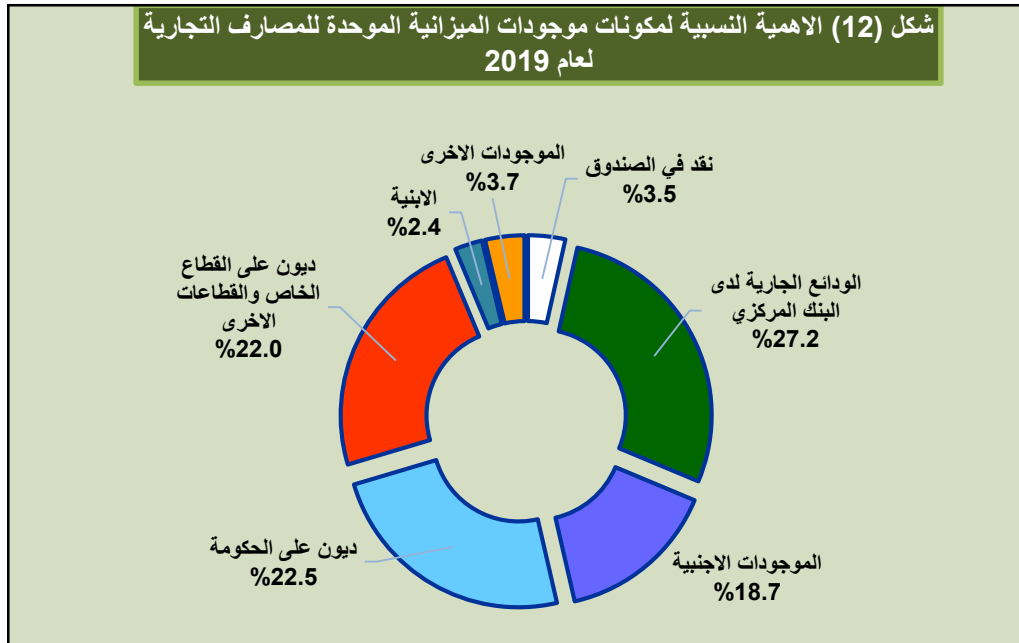
يعزى هذا الارتفاع كنتيجة للزيادة الحاصلة في الودائع الجارية والموجودات الأجنبية والأبنية والموجودات الأخرى في جانب الموجودات مقابل الارتفاع الحاصل في الودائع الحكومية وودائع الاعتمادات والكفالات والمطلوبات الأخرى في جانب المطلوبات. وفيما يأتي تحليل لأهم التطورات الحاصلة في موازنة المصارف التجارية لعام 2019.

جانب الموجودات

أظهر جانب الموجودات نهاية عام 2019 ارتفاع في كافة مكوناته وكما يأتي:

- سجل جانب الموجودات الأجنبية التي تتضمن (الاستثمارات الأجنبية للمصارف التجارية وأرصدها المدينة لدى المصارف التجارية خارج العراق) ارتفاعاً بلغت نسبته (37.9 %) قياساً بالعام السابق لتصل الى (22.5) ترليون دينار عراقي مقابل (16.3) ترليون دينار عراقي نهاية عام 2018 وبنسبة مساهمة بلغت (18.7%).
- ارتفعت فقرة النقد في الصندوق الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها لمواجهة طلبات السحب اليومي وباقي احتياجاتها المختلفة بنسبة بلغت (11.4%) لتصل الى (4.2) ترليون دينار عراقي مقابل (3.8) ترليون دينار عراقي لعام 2018، وبنسبة مساهمة (3.5 %) من مجموع الموجودات.

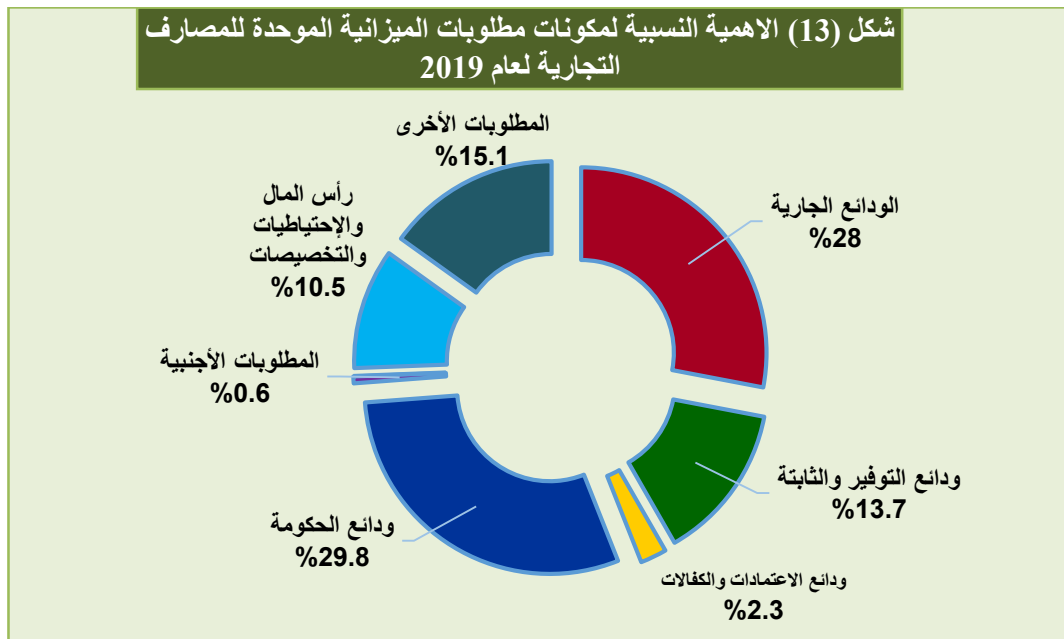
- سجلت فقرة الودائع الجارية لدى البنك المركزي ارتفاعاً بلغت نسبته (8.8 %) لتبلغ (32.6) ترليون دينار عراقي مقابل (30) ترليون دينار عراقي نهاية عام 2018 لتسجل نسبة مساهمة بلغت (27.2%) من مجموع موجودات المصارف.
- ارتفعت فقرة الديون على الحكومة بنسبة بلغت (4%) لتصل الى (27) ترليون دينار عراقي مقابل (26) ترليون دينار عراقي نهاية عام 2018 وبنسبة مساهمة بلغت (22.5%) من مجموع موجودات المصارف.
- ارتفعت فقرة ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى بنسبة بلغت (5%) لتصل الى (26.4) ترليون دينار عراقي مقابل (25.2) ترليون دينار عراقي في نهاية عام 2018 نتيجة زيادة الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص بنسبة (4.1 %) وبنسبة مساهمة بلغت (22%) من مجموع الموجودات المصرفية.
- ارتفاع فقرة الأبنية والتي هي جزء من موجودات القطاع المصرفي الثابتة وبنسبة بلغت (6%) لتسجل (3) ترليون دينار عراقي مقابل (2.8) ترليون دينار عراقي في نهاية عام 2018 لتسجل نسبة مساهمة بلغت (2.4%) من مجموع موجودات المصارف، ويعزى ذلك الارتفاع الى زيادة عدد المصارف.
- أما فقرة الموجودات الأخرى فقد سجل ارتفاعاً بلغت نسبته (9.2%) لتصل الى (4.4) ترليون دينار عراقي مقابل (4) ترليون دينار عراقي في نهاية عام 2018، وبنسبة مساهمة بلغت (3.7%).



جانب المطلوبات (مصادر أموال المصارف)

سجلت مطلوبات المصارف التجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (11.2%) مقارنة بعام 2018، ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع الودائع الحكومية وبنسبة بلغت (16.2%) لتصل الى (35.7) ترليون دينار عراقي مقابل (30.7) ترليون دينار عراقي نهاية عام 2018 وتسجل أعلى نسبة مساهمة بلغت (29.8%) من مجموع مطلوبات المصارف وذلك نتيجة لزيادة الإيرادات الحكومية أثر التحسن الحاصل في الكميات المصدرة من النفط الخام والتي استأثرت بالحصة الأكبر من الإيرادات لعام 2019، كما سجلت الودائع الجارية لدى المصارف ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته (0.4%) لتسجل (33.7) ترليون دينار عراقي مقابل (33.5) ترليون دينار عراقي نهاية عام 2018 وبنسبة مساهمة بلغت (28%) من مجموع المطلوبات، وسجلت المطلوبات الأخرى وودائع الاعتمادات والكفالات ارتفاعاً بلغت نسبته (103%) و (24.1%) على التوالي لتسجل نسبة مساهمة بلغت (15.1%) و (2.3%) من مجموع مطلوبات المصارف التجارية، كما في جدول (13).

أما بخصوص فقرة ودائع التوفير والثابتة فقد انخفضت بنسبة بلغت (5.2%-) لتصل الى (16.4) ترليون دينار مقابل (17.3) ترليون دينار لعام 2018 وتسجل نسبة مساهمة بلغت (13.7%)، كما كشفت الميزانية عن حركة رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات والتي سجلت انخفاضاً بلغت نسبته (10%-) لتصل الى (12.6) ترليون دينار عراقي مقابل (14) ترليون دينار عراقي نهاية عام 2018 وتسجل نسبة مساهمة بلغت (10.5%) من مجموع المطلوبات (الموجودات) المصرفية، وسجلت المطلوبات الأجنبية انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (37%-) لتصل الى (0.8) ترليون دينار عراقي مقابل (1.3) ترليون دينار عراقي وتسجل نسبة مساهمة بلغت (0.6%) من إجمالي المطلوبات الأجنبية.



جدول (13)

الميزانية الموحدة للمصارف التجارية لعامي 2018-2019

مليون دينار عراقي

الأهمية النسبية %	نسبة التغير %	Dec .2019	Dec .2018	الفقرات
				الموجودات
3.5	11.4	4,196,147	3,766,417	نقد في الصندوق
27.2	8.8	32,625,222	29,988,161	الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي
18.7	37.9	22,499,212	16,312,099	الموجودات الأجنبية
22.5	4.0	26,981,712	25,943,000	ديون على الحكومة
22.0	5.0	26,436,464	25,179,810	ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى
2.4	6.0	2,929,241	2,764,188	الأبنية
3.7	9.2	4,423,272	4,049,646	الموجودات الأخرى
100.0	11.2	120,091,270	108,003,321	مجموع الموجودات أو المطلوبات
				المطلوبات
28.0	0.4	33,658,889	33,536,505	الودائع الجارية
13.7	(5.2)	16,407,899	17,301,980	ودائع التوفير والثابتة
2.3	24.1	2,746,840	2,213,271	ودائع الاعتمادات والكفالات
29.8	16.2	35,727,336	30,742,188	ودائع الحكومة
0.6	(37.0)	792,020	1,257,700	المطلوبات الأجنبية
0	0	0	0	الإستلاف من البنك المركزي
10.5	(10.0)	12,613,246	14,014,205	رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات
15.1	103.0	18,145,040	8,937,472	المطلوبات الأخرى

البيانات أولية قابلة للتعديل

4 – الودائع المصرفية

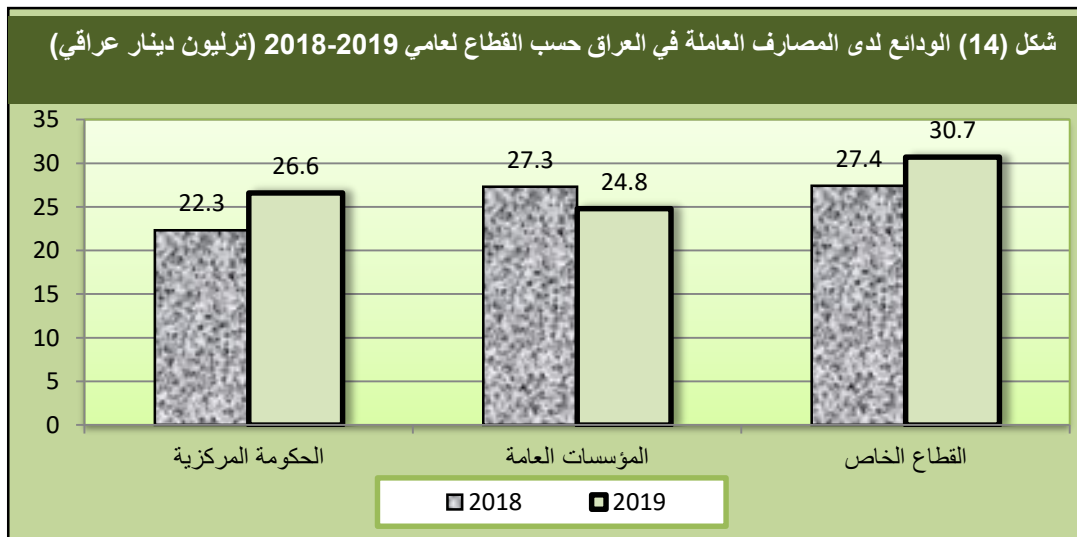
سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2019 ارتفاعاً بمقدار (5.2) ترليون دينار أي بنسبة (6.8%) عن مستواها المسجل عام 2018، لتشكل ما نسبته (31.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ بلغت (82.1) ترليون دينار عراقي مقابل (76.9) ترليون دينار عام 2018.

تحليل هيكل إجمالي الودائع حسب القطاع

احتل قطاع الحكومة المركزية المرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى من حيث نسب النمو، إذ سجل خلال عام 2019 نمواً واضحاً لودائعه وبنسبة (19.3 %) قياساً بعام 2018 ليسجل (26.6) ترليون دينار عراقي مقابل (22.3) ترليون دينار عراقي للعام السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الودائع الجارية والثابتة بنسبة (14.6 %) و (40.1 %) على التوالي.

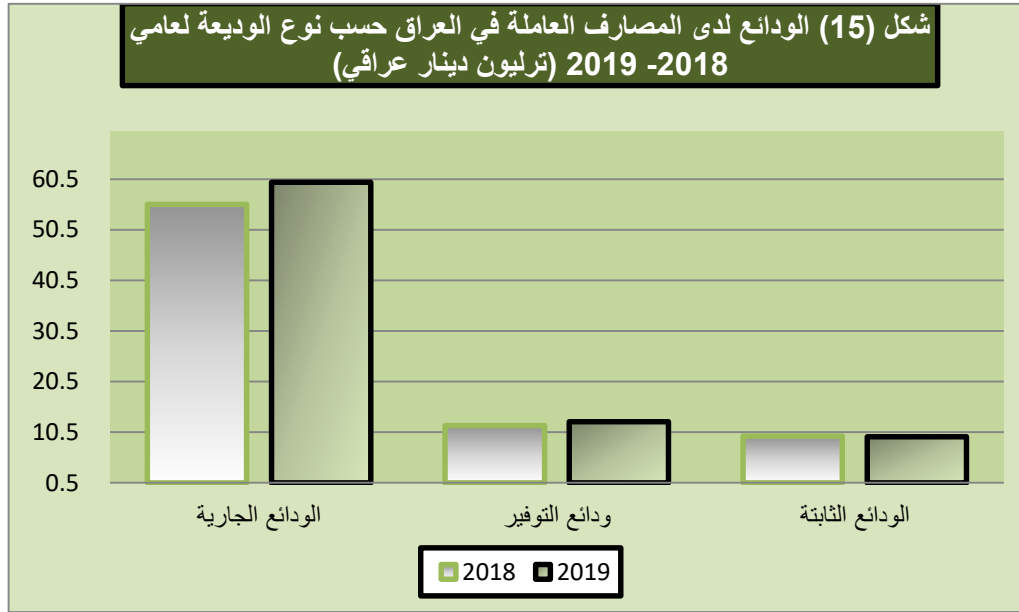
وسجل رصيد الودائع لدى القطاع الخاص ارتفاعاً بلغت نسبته (12.2 %) قياساً بالعام السابق ليسجل (30.7) ترليون دينار عراقي عام 2019 مقابل (27.4) ترليون دينار عراقي للعام السابق، ويعزى ذلك إلى النمو الحاصل في رصيد الودائع الثابتة والجارية والتوفير بنسبة (21.2%) و (15.7%) و (7%) على التوالي.

فيما سجل رصيد الودائع لدى قطاع المؤسسات العامة تراجعاً في نموه بلغت نسبته (8.9%-) ليلغ (24.8) ترليون دينار عراقي عام 2019 مقابل (27.3) ترليون دينار عراقي لعام 2018، ويعزى ذلك إلى انخفاض رصيد الودائع الثابتة والجارية بنسبة (47.8%-) و (1.9%-) على التوالي، وكما موضح في ملحق جدول (10).



تحليل هيكل إجمالي الودائع حسب النوع

احتلت الودائع الجارية خلال عام 2019 المرتبة الأولى من حيث نسب النمو مقارنة بباقي الودائع لتسجل نمواً بلغت نسبته (8 %) عن العام السابق لتبلغ (59.9) ترليون دينار عراقي مقابل (55.5) ترليون دينار عراقي لعام 2018، تليها ودائع التوفير بالمرتبة الثانية بنسبة (7.2 %)، فيما سجلت الودائع الثابتة نمواً سالباً لهذا العام بلغ (0.9-%) قياساً بعام 2018.

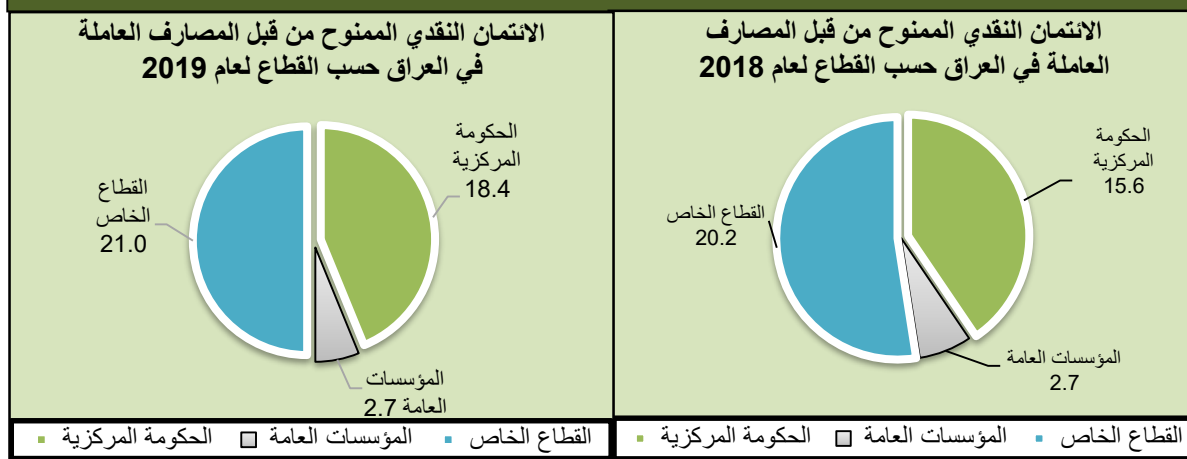
**5 – الائتمان المصرفي**

سجل الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2019 ارتفاعاً مقداره (3.6) ترليون دينار عراقي وبنسبة بلغت (9.3 %) عن العام السابق ليصل الى (42.1) ترليون دينار عراقي مقابل (38.5) ترليون دينار عراقي لعام 2018، مشكلاً ما نسبته (16.0 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

تحليل هيكل الائتمان الممنوح بحسب الجهة المقترضة

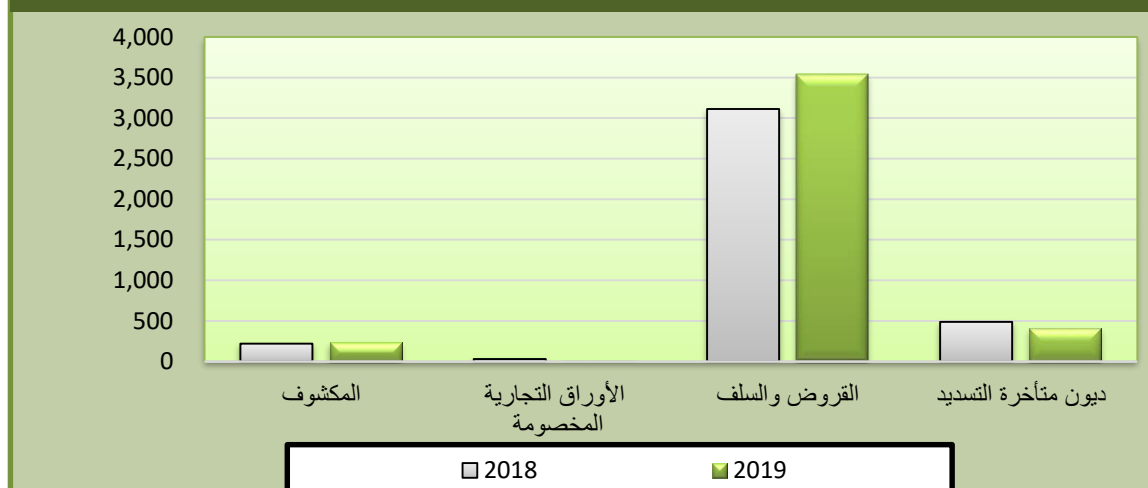
ارتفع رصيد الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص عام 2019 بنسبة (4.1 %) محتلاً المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته البالغة (50 %) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، كما ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية (النقدية) الممنوحة الى الحكومة المركزية لهذا العام بنسبة (17.7 %) مقارنة بالعام السابق والذي أحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته البالغة (43.7 %) من رصيد الائتمان النقدي الممنوح، بالمقابل انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى المؤسسات العامة بنسبة (0.8-%) عن العام السابق وبنسبة مساهمة بلغت (6.3 %) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح.

شكل (16) الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق حسب القطاع لعامي 2018-2019 (ترليون دينار عراقي)



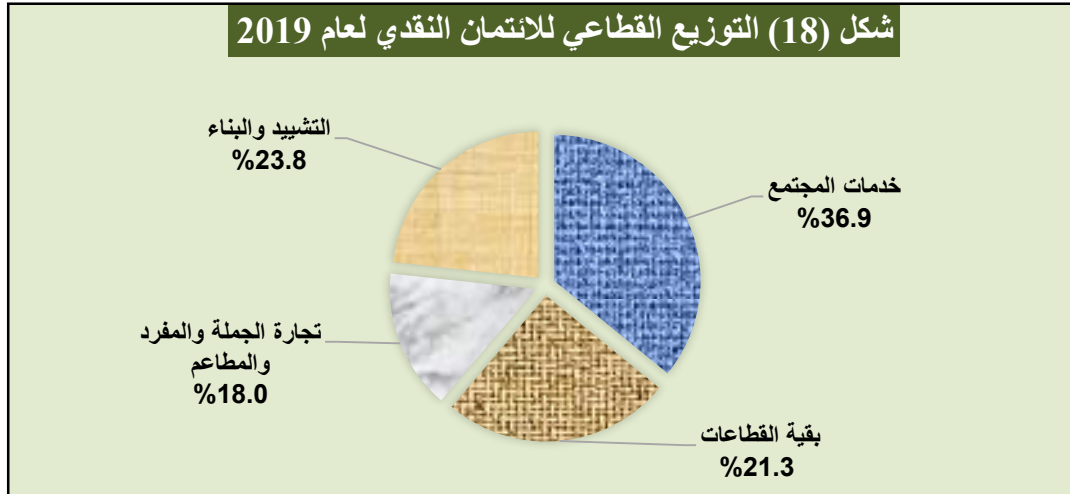
استحوذت فقرة القروض والسلف غالبية الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في العراق لتسجل ما نسبته (84.2%) من اجمالي رصيد الائتمان وتسجل نسبة نمو بلغت (13.8 %)، تليها فقرة الحسابات المكشوفة لتسجل نسبة نمو بلغت (9.8 %) عن العام السابق وبنسبة مساهمة بلغت (5.7 %) من اجمالي رصيد الائتمان، فيما انخفضت فقرتي رصيد الأوراق التجارية المخصومة والديون متأخرة التسديد بنسب (69.7%-) و (15%-) على التوالي وبمساهمة بلغت (0.2 %) و (9.9 %) على التوالي من اجمالي رصيد الائتمان الممنوح، ملحق جدول (11).

شكل (17) الائتمان النقدي حسب النوع لدى المصارف العاملة في العراق لعامي 2018-2019 (ترليون دينار عراقي)

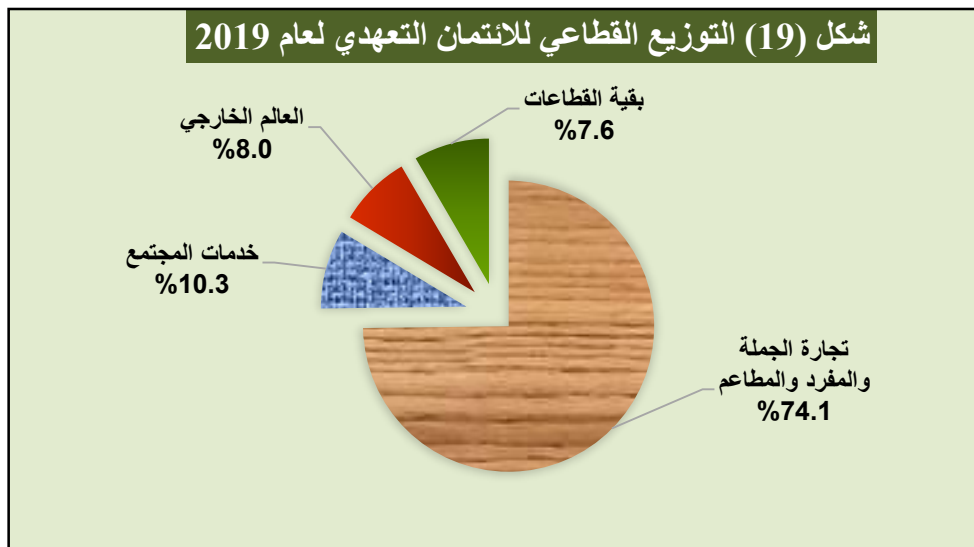


أما على صعيد التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في العراق فقد سجل الائتمان النقدي لعام 2019 ارتفاعاً بنسبة (9.3%) عن العام السابق ليسجل (42.1) ترليون دينار عراقي مقابل (38.5) ترليون دينار عراقي عام 2018. احتل قطاع خدمات

المجتمع المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان النقدي بنسبة (36.9 %) يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة (23.8 %)، ليأتي قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق بالمرتبة الثالثة وبنسبة (18.0 %) فيما سجلت بقية القطاعات ما نسبته (21.3 %) من إجمالي الائتمان النقدي.



أما على صعيد الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2019 فقد سجل انخفاضاً طفيفاً نسبته (-0.3 %) عن العام السابق ليلبلغ ما مقداره (25.2) ترليون دينار عراقي مقابل (25.3) ترليون دينار عراقي عام 2018. وقد تصدر قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح بنسبة (74.1 %)، فيما احتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الثانية من إجمالي الائتمان التعهدي وبنسبة (10.3 %)، يليه قطاع العالم الخارجي ليسجل المرتبة الثالثة وبنسبة (8.0 %)، بينما سجلت بقية القطاعات نسبة (7.6 %) من مجموع الائتمان التعهدي الممنوح، كما هو في ملحق جدول (12).





الفصل الرابع

تطورات قطاع المالية العامة

Public Finance Sector Developments

القطاع المالي

القطاع المالي

- سجلت الإيرادات العامة (الفعلية) ارتفاعاً بنسبة (1%) قياساً بالعام السابق 2018 مشكلة ما نسبته (40.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
- سجل الانفاق العام (الفعلي) ارتفاعاً بنسبة (38.1%) قياساً بالعام 2018 ليشكل ما نسبته (42.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكما مبين في الجدول (14).

جدول (14)

تطورات الإيرادات والانفاق العام (الفعلي) للموازنة العامة للدولة لعامي (2018-2019)

مليار دينار عراقي

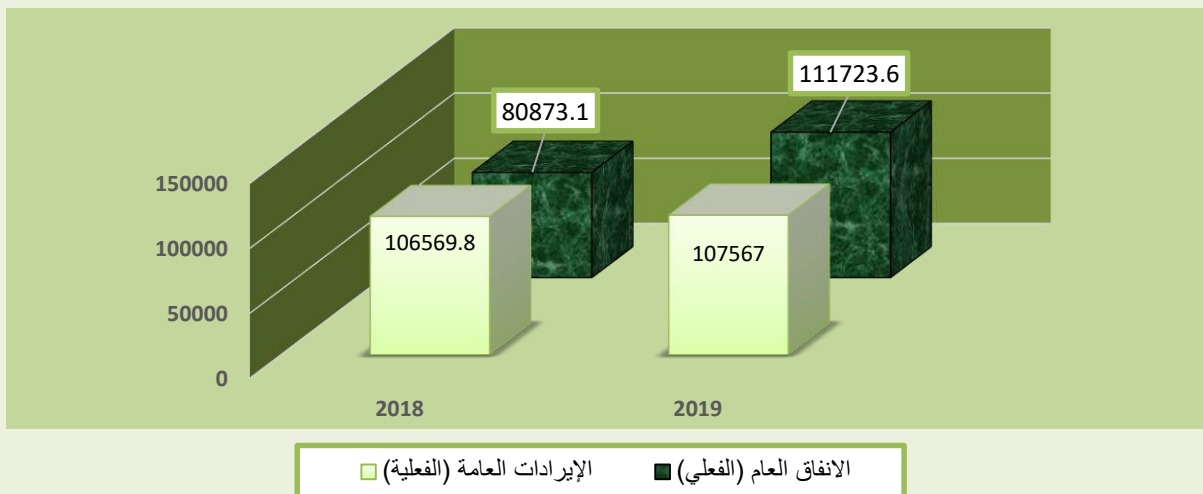
2019	2018	الابواب
107567.0	106569.8	الإيرادات العامة (الفعلية)
1	37.8	معدل النمو %
111723.6	80873.1	الانفاق العام (الفعلي) *
38.1	7.1	معدل النمو %

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

البيانات أولية قابلة للتعديل

* لا تتضمن تسديدات (الالتزامات الحكومية)

شكل (20) تطورات الإيرادات والانفاق العام (الفعلي) لعامي 2018-2019 (مليار دينار عراقي)



أولاً: الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات العامة لعام 2019 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة (1%) لتبلغ (107.6) ترليون دينار عراقي مقابل (106.6) ترليون دينار عراقي لعام 2018، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الإيرادات النفطية بنسبة (3.8%) نتيجة زيادة كمية الإنتاج من النفط الخام بنسبة (3.8%)، حيث استأثرت الإيرادات النفطية بالحصة الأكبر من اجمالي الإيرادات لتبلغ نسبة مساهمتها (92.2%) وبمبلغ قدره (99.2) ترليون دينار عراقي، فضلاً عن ارتفاع كل من الإيرادات الرأسمالية والإيرادات الأخرى، بنسبة (56.5%، 0.4%) على التوالي.

فيما سجلت كل من الإيرادات التحويلية، الضرائب على الدخل والثروات، الضرائب السلعية ورسوم الانتاج، حصة الموازنة من أرباح القطاع العام، الرسوم، هذا العام انخفاضاً بنسبة (35.5%، -30.3%، -28.1%، -26.1%، -18%) على التوالي، وكما موضح في جدول (15).

جدول (15)

مكونات إيرادات الموازنة العامة للدولة (فعلي) لعامي 2018-2019

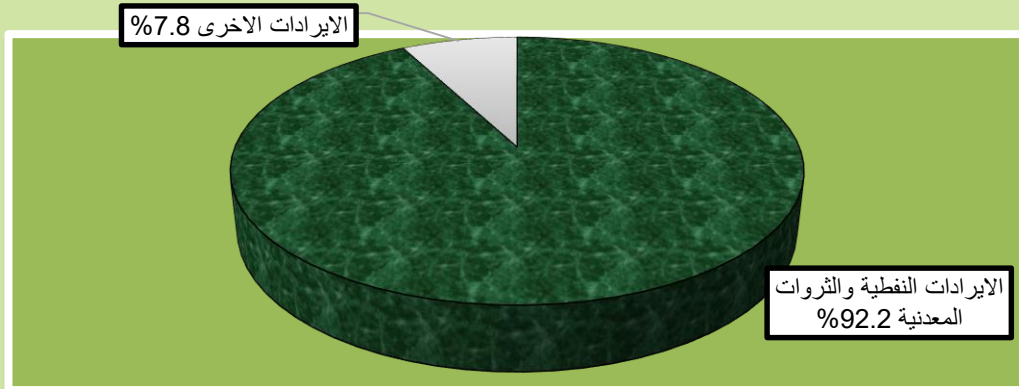
مليار دينار عراقي

أبواب الإيرادات	2018	2019	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في اجمالي الإيرادات العامة %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	95,619.8	99,216.3	3.8	92.2
الضرائب على الدخل والثروات	3,425.1	2,389.0	-30.3	2.2
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	2,261.1	1,625.5	-28.1	1.5
إيرادات أخرى	1,667.0	1,674.2	0.4	1.6
الإيرادات التحويلية	1,587.2	1,024.5	-35.5	1.0
الرسوم	1,131.1	927.1	-18.0	0.9
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	804.5	594.5	-26.1	0.5
الإيرادات الرأسمالية	74.0	115.8	56.5	0.1
المجموع الكلي للإيرادات	106,569.8	107,567	1	100

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

البيانات أولية قابلة للتعديل

شكل (21) الأهمية النسبية لإيرادات الموازنة العامة (الفعلية) للدولة لعام 2019



ثانياً: الانفاق العام

سجل الانفاق العام نمواً هذا العام بنسبة (38.1%) ليلبلغ (111.7) ترليون دينار عراقي مقابل (80.9) ترليون دينار عراقي عام 2018 مشكلاً ما نسبته (42.5%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويعزى هذا الارتفاع الى نمو الانفاق بشقيه (الاستثماري والجاري) بنسبة (76.7%، 30.2%) على التوالي، وكما مبين في الجدول (16).

جدول (16)

الانفاق العام الفعلي (الجاري والاستثماري) لعامي 2018-2019

مليار دينار عراقي

الانفاق العام	2018	2019	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الانفاق العام %
الانفاق الجاري	67052.9	87301	30.2	78.1
الانفاق الاستثماري	13820.2	24422.6	76.7	21.9
إجمالي الانفاق العام الفعلي	80873.1	111723.6	38.1	100

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

البيانات أولية قابلة للتعديل

شكل (22) الانفاق الفعلي (الجاري والاستثماري) لعامي 2018-2019 (مليار دينار عراقي)



1- الانفاق الجاري

سجل الانفاق الجاري نمواً خلال هذا العام بنسبة (30.2%) ليبلغ (87.3) ترليون دينار عراقي مقابل (67.1) ترليون دينار عراقي لعام 2018، مشكلاً نسبة (33.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أغلب مكونات الانفاق الجاري لاسيما النفقات الرأسمالية، المستلزمات الخدمية، المستلزمات السلعية بنسبة (344.4%، 238.5%، 112.4%) على التوالي، فيما ارتفعت باقي أبواب الصرف بنسب متفاوتة تراوحت بين (86.6%) كحد أعلى و(13.4%) كحد أدنى، بالمقابل سجل الانفاق على الالتزامات والمساهمات انخفاضاً بنسبة (19.3%)، وكما موضح في جدول (17).

جدول (17)

الانفاق الجاري للموازنة العامة للدولة (فعلي) لعامي 2018-2019

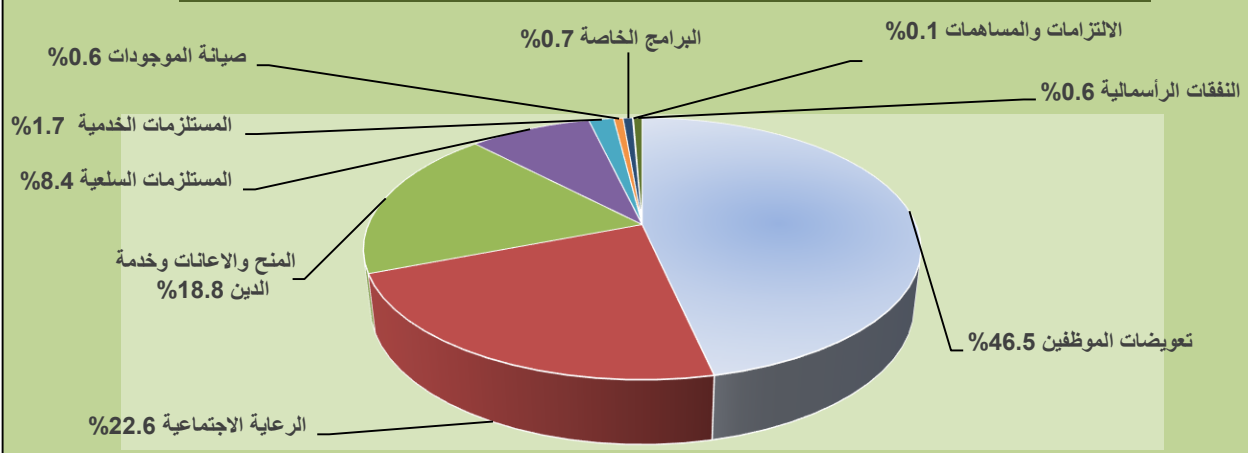
مليار دينار عراقي

نسبة المساهمة في اجمالي الانفاق الجاري %	نسبة التغير %	المبالغ		أبواب الصرف
		2019	2018	
46.5	13.4	40633.5	35835.5	تعويضات الموظفين
22.6	29.9	19696	15166.8	الرعاية الاجتماعية
18.8	45.7	16364.5	11231	المنح والاعانات وخدمة الدين
8.4	112.4	7371.8	3471.4	المستلزمات السلعية
1.7	238.5	1520.7	449.2	المستلزمات الخدمية
0.6	38.1	560.7	406.2	صيانة الموجودات
0.7	86.6	565.8	303.2	البرامج الخاصة
0.1	-19.3	56.5	70	الالتزامات والمساهمات
0.6	344.4	531.5	119.6	النفقات الرأسمالية
100.0	30.2	87301	67052.9	المجموع

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

البيانات أولية قابلة للتعديل

شكل (23) نسبة مساهمة ابواب الصرف من اجمالي الانفاق الجاري لعام 2019



2- الانفاق الاستثماري

سجل الانفاق الاستثماري لعام 2019 نمواً ملحوظاً بلغت نسبته (76.7%) ليبلغ (24.4) ترليون دينار مقابل (13.8) ترليون دينار عراقي عام 2018، ليسجل ما نسبته (9.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، استحوذ القطاع الصناعي على أعلى نسبة تخصيص من إجمالي الإنفاق الاستثماري، إذ سجل نسبة (80.5%)، يليه كل من قطاع النقل والمواصلات، وقطاع المباني والخدمات بنسبة (9.5%)، (7.8%) على التوالي، فيما شكل كل من قطاع الزراعة، وقطاع التربية والتعليم ما نسبته (1.2%) و (1%) على التوالي، كما موضح في جدول (18).

جدول (18)

الانفاق الاستثماري للموازنة العامة للدولة لعامي 2018-2019

مليار دينار عراقي

نسبة المساهمة في اجمالي النفقات الاستثمارية %	نسبة التغير %	المبالغ		ابواب الصرف
		2019	2018	
80.5	76.5	19653	11134	القطاع الصناعي
9.5	542.0	2311.8	360.1	قطاع النقل والمواصلات
7.8	-6.0	1901	2021.6	قطاع المباني والخدمات
1.0	234	256.2	76.7	قطاع التربية والتعليم
1.2	32	300.6	227.8	القطاع الزراعي
100.0	76.7	24422.6	13820.2	المجموع

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

البيانات أولية قابلة للتعديل



الدين العام الداخلي

سجل رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام 2019 انخفاضاً بمقدار (3491.4) مليار دينار عراقي ليبلغ (38331.5) مليار دينار عراقي مقابل (41822.9) مليار دينار عراقي عام 2018 أي بنسبة (-8.3%)، وذلك لحصول تسديدات من قبل وزارة المالية، جدول (19).

شكل رصيد الدين العام الداخلي نسبة (14.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وفيما يأتي تحليل فقرات الدين العام الداخلي لعام 2019: -

حوالات وزارة المالية لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي، دعاوى الملكية، تغطية عجز الموازنة العامة الاتحادية واستكمال بناء قدرات التسليح لوزارة الدفاع:

أولاً : حوالات وزارة المالية عبر المزاد

تم تسديد الحوالات المصدرة والمستحقة السداد لعام 2019 عبر استخدام نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD والتي بلغت (550.1) مليار دينار عراقي في عام 2018.

ثانياً: حوالات وزارة المالية خارج المزاد

- تم تسديد جزء من رصيد حوالات الخزينة (حوالات الاحتياطي الإلزامي) القائم في نهاية عام 2018 والبالغ (3936.7) مليار دينار، وبذلك يصبح رصيد الدين القائم لحوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) نهاية عام 2019 (3826.9) مليار دينار.

- انخفض رصيد الدين القائم لحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي بنسبة (-5.4%) ليبلغ (14125.4) مليار دينار نهاية عام 2019 مقابل (14925.4) مليار دينار نهاية عام 2018، كما لم يطرأ أي تغيير على رصيد الحوالات المخصصة من مصرف الرافدين والبالغة (500) مليار دينار.

ثالثاً: - القروض

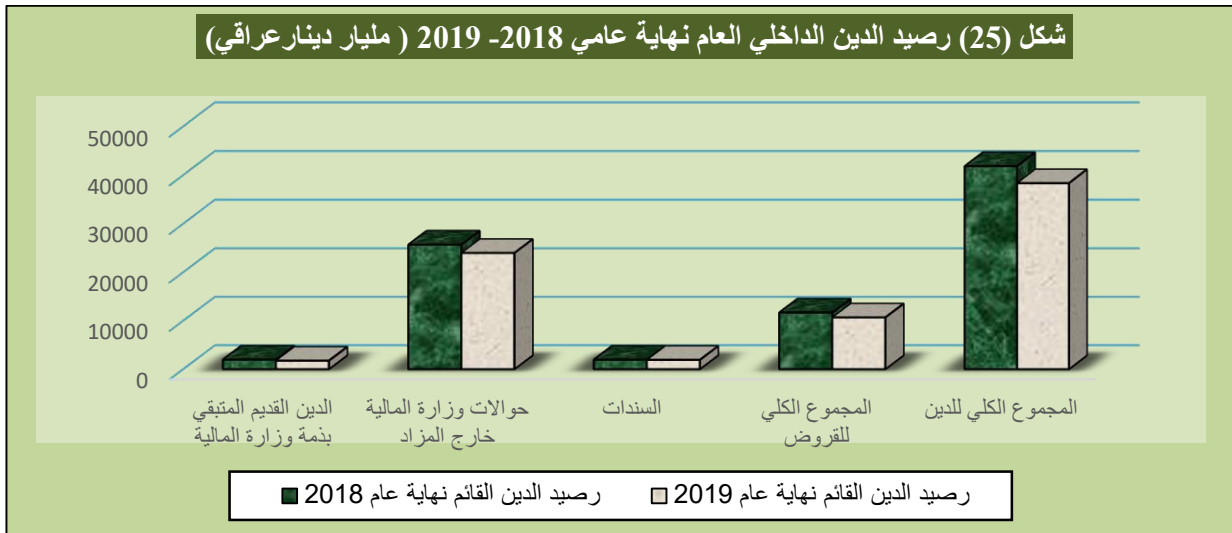
- شهدت فترة القروض خلال عام 2019 انخفاضاً بلغت نسبته (8.6-%)، وكالاتي: -
1. قرض المصرف العراقي للتجارة البالغ (2024.0) مليار دينار عراقي عام 2019 مقابل (2174.0) مليار دينار عراقي عام 2018.
 2. قرض مشاريع المديرية الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (314) لعام 2014 ما مقداره (606.5) مليار دينار عراقي مقابل (656.0) مليار دينار عراقي عام 2018.
 3. قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها للمدة (2010 - 2014) والبالغ (8045) مليار دينار عراقي مقابل (8845) مليار دينار عراقي عام 2018.

رابعاً: - السندات

- بلغ مجموع مبالغ السندات المباعة (سندات مستحقات المقاولين) لعام 2019 (1921.2) مليار دينار عراقي.

خامساً: - اتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي

انخفض رصيد الدين المتبقي بذمة وزارة المالية لصالح البنك المركزي بنسبة (10.2-%) ليبلغ (1755.5) مليار دينار عراقي عام 2019 مقابل (1955.5) مليار دينار عراقي عام 2018 بعد تسديد (الدفعة الاولى) منه حيث تمت موافقة البنك المركزي على تسديد مبلغ الفوائد عن الدين القديم لعام 2015 على دفعتين متساويتين في عامي 2018 و 2019.



جدول (19)

تطورات الدين العام الداخلي لعامي 2018-2019

مليار دينار عراقي

التفاصيل	رصيد الدين القائم نهاية عام 2018	رصيد الدين القائم نهاية عام 2019
مزادات حوالات الخزينة (364) يوم	550.1	—
الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية	1955.5	1755.5
حوالات وزارة المالية خارج المزا	25689.1	23979.3
- حوالات خزينة استحقاق (364) يوم خارج المزا	6327.0	5527.0
- حوالات الاحتياطي الاالزامي	3936.7	3826.9
- الحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي	14925.4	14125.4
- الحوالات المخصصة من مصرف الرافدين	500.0	500.0
السندات	1953.2	1921.2
- التسليم الآجل	-	-
- السندات الوطنية	1000.0	-
- سندات الفلاحين	953.2	-
- سندات مستحقات المقاولين	-	1921.2
المجموع الكلي للقروض	11675.0	10675.5
- قرض المصرف العراقي للتجارة	2174.0	2024.0
- قرض مشاريع المديرية الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لعام 2014	656.0	606.5
- قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها لعام 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014	8845.0	8045.0
المجموع الكلي للدين	41822.9	38331.5

البيانات اولية قابلة للتعديل



الفصل الخامس

تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

Developments of External Sector and Iraqi Balance of Payments

القطاع الخارجي

أولاً- التجارة الخارجية

سجل حجم التجارة الخارجية لعام 2019 ارتفاعاً بلغت نسبته (5.8%) ليبلغ (139.7) مليار دولار، مقابل (132.1) مليار دولار لعام 2018، ويعزى ذلك الى ارتفاع قيمة الاستيرادات على أساس سيف بنسبة (27.1%) لتسجل (58.1) مليار دولار مقابل (45.7) مليار دولار عام 2018، في المقابل انخفضت الصادرات بنسبة (5.5%-) لتسجل (81.6) مليار دولار مقابل (86.4) مليار دولار للعام السابق، نتيجة لانخفاض معدل سعر برميل النفط في الأسواق العالمية الى (60.38) دولار للبرميل الواحد مقارنة مع (65.98) دولار عام 2018، وكما موضح في الجدول (20).

جدول (20)

مؤشر حجم التجارة الخارجية لعامي 2018 - 2019

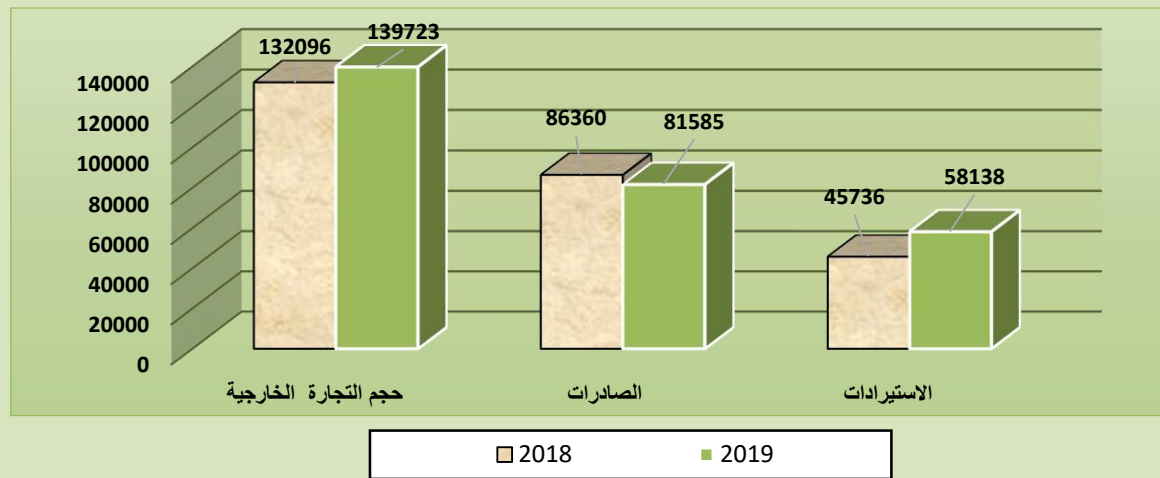
مليون دولار

2019	2018	
139723	132096	حجم التجارة الخارجية
81585	86360	الصادرات
58138	45736	الاستيرادات*

* احتساب الاستيرادات على أساس سيف (cif)

البيانات أولية قابلة للتعديل

شكل (26) مؤشر حجم التجارة الخارجية في العراق لعامي 2018-2019 (مليون دولار)



1- أهم شركاء التجارة الخارجية للعراق

احتلت الدول الآسيوية هذا العام المرتبة الأولى في الشراكة التجارية مع العراق، إذ شكلت صادرات واستيرادات العراق إلى الدول الآسيوية مانسبته (67.7%) و (70.9%) من إجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي، تليها دول أوروبا الغربية في الشراكة التجارية، إذ بلغت نسبة مساهمة صادرات العراق إلى تلك المنطقة (21%) من إجمالي الصادرات، فيما بلغت نسبة مساهمة الاستيرادات (13.6%) من إجمالي الاستيرادات، وبلغت نسبة مساهمة الصادرات إلى كل من دول أمريكا الشمالية والدول العربية (7.6%، 2.9%) من إجمالي الصادرات على التوالي، وساهمت الاستيرادات بما نسبته (3.8%، 6.2%) من إجمالي الاستيرادات على التوالي، فيما شكلت نسبة صادرات واستيرادات العراق إلى باقي دول العالم مانسبته (0.8% و 5.5%) من إجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي، كما هو موضح في الجدول (21).

جدول (21)

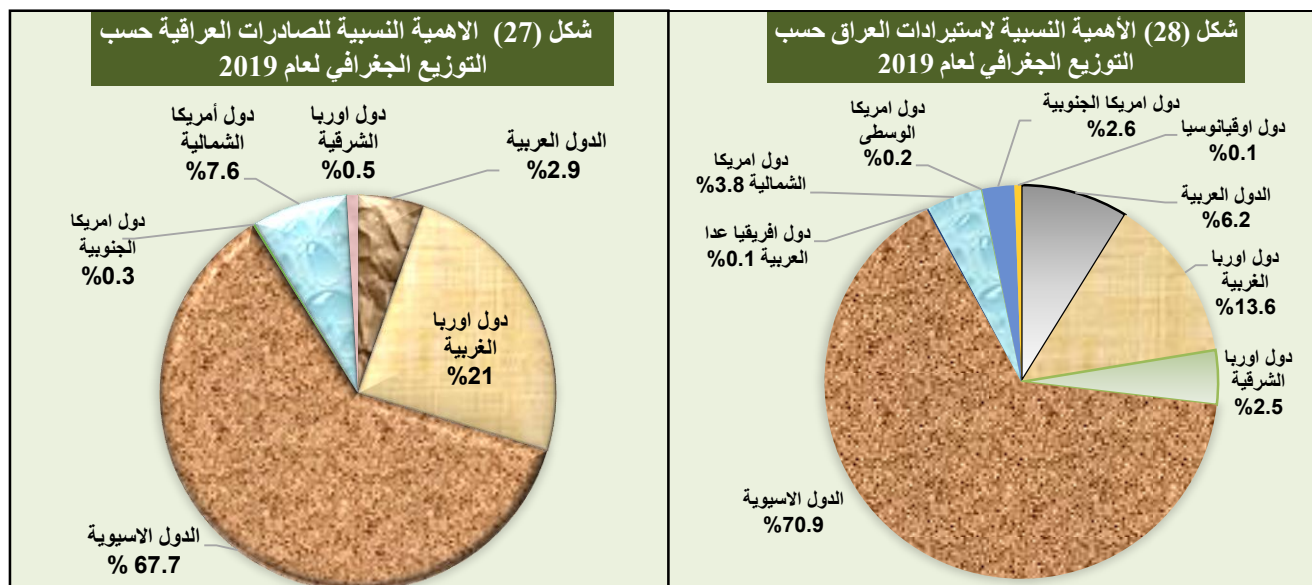
تطور حجم التجارة مع أهم الشركاء التجاريين خلال عامي 2018 - 2019

مليون دولار

الدولة	2018		2019		المساهمة في إجمالي الصادرات عام 2019 %	المساهمة في إجمالي الاستيرادات عام 2019 %
	الصادرات	الاستيرادات*	الصادرات	الاستيرادات*		
الدول العربية	1369	4046	2398	3601	2.9	6.2
دول أوروبا الغربية	17424	6199	17113	7910	21.0	13.6
دول أوروبا الشرقية	624	2039	412	1441	0.5	2.5
دول آسيوية	55848	29800	55218	41212	67.7	70.9
دول أفريقيا عدا العربية	4	69	2	82	0.0	0.1
دول أمريكا الشمالية	10755	2074	6210	2214	7.6	3.8
دول أمريكا الوسطى	0	44	0	92	0.0	0.2
دول أمريكا الجنوبية	336	1206	232	1553	0.3	2.6
دول أوقيانوسيا	0	259	0	33	0.0	0.1
المجموع	86360	45736	81585	58138	100.0	100.0

البيانات أولية قابلة للتعديل

*قيمة الاستيرادات على أساس سيف (cif)



1- التركيب السلعي للصادرات العراقية

سجلت فقرة الوقود المعدنية المتضمنة (النفط والمنتجات النفطية) أعلى نسبة مساهمة والتي بلغت (99.8%) من اجمالي الصادرات، فيما سجلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية، المواد الخام غير الغذائية عدى الوقود، سلع مصنعة) النسبة المتبقية والبالغة (0.2%) من اجمالي الصادرات عام 2019، وكما مبين في جدول (22).

جدول (22)

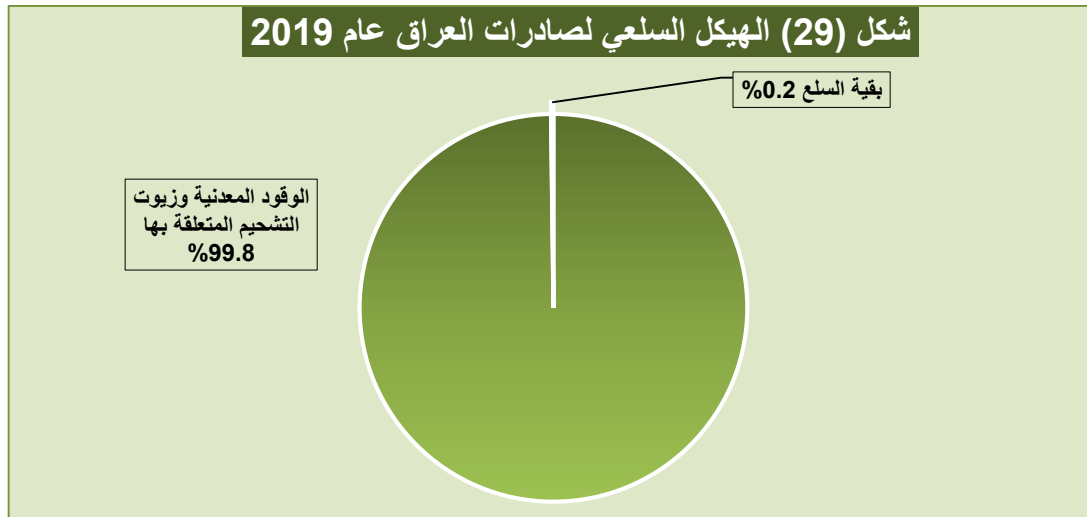
الهيكل السلعي للصادرات العراقية خلال عامي 2018 - 2019

مليون دولار

السلع	2018	الأهمية النسبية %	2019	الأهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	6	0	16	0.0
المشروبات والتبغ	0	0	0	0.0
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	16	0.0	29	0.0
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها*	86258	99.9	81412	99.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0	0	0.0
المواد الكيماوية	0	0	0	0.0
سلع مصنعة	75	0.1	128	0.2
مكائن ومعدات نقل	5	0	0	0.0
مصنوعات متنوعة	0	0	0	0.0
السلع غير المصنفة	0	0	0	0.0
المجموع	86360	100	81585	100.0

* تتضمن صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية

البيانات أولية قابلة للتعديل



3- التركيب السلعي للاستيرادات العراقية

احتلت فقرة المكائن ومعدات النقل المرتبة الاولى في سلم ترتيب الاولوية لنسب المساهمة في إجمالي الاستيرادات والبالغة (38.5%) ، تليها فقرتي (مصنوعات متنوعة) و (سلع مصنعة) بنسبة (15.8%) و (11.4%) على التوالي، وسجلت فقرات (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم)، (المواد الكيماوية)، (زيوت وشحوم حيوانية ونباتية)، (المواد الغذائية والحيوانات الحية) النسب البالغة (9.8%، 6.7%، 6.4%، 5.4%) على التوالي، اما الفقرات المتبقية (السلع غير المصنفة)، (المواد الخام باستثناء الوقود)، (المشروبات والتبغ) فقد سجلت (2.9%، 1.8%، 1.3%) من إجمالي الاستيرادات على التوالي ، وكما مبين في جدول (23).

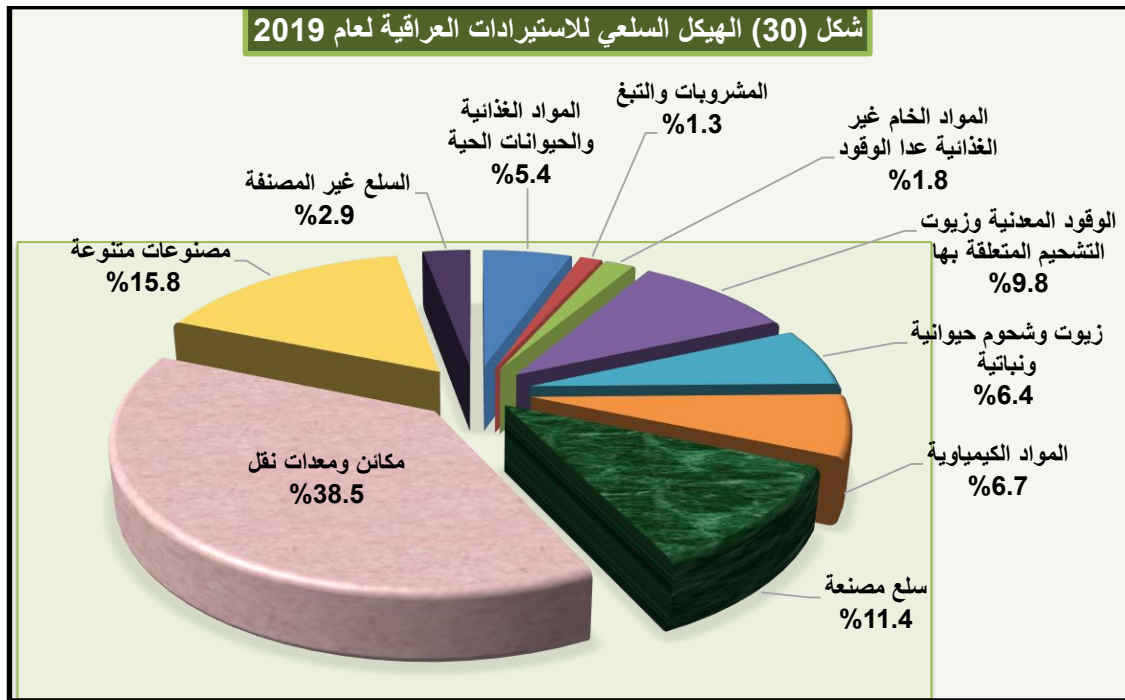
جدول (23)

الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية لعامي 2018 - 2019

مليون دولار

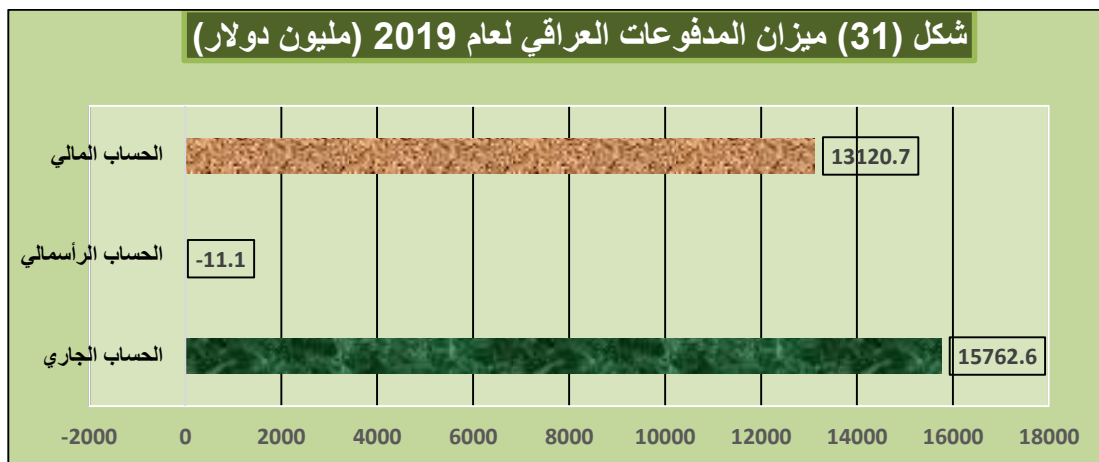
السلع	2018	الأهمية النسبية %	2019	الأهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	2470	5.4	3139	5.4
المشروبات والتبغ	595	1.3	756	1.3
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	823	1.8	1046	1.8
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	4482	9.8	5698	9.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	2927	6.4	3721	6.4
المواد الكيماوية	3064	6.7	3895	6.7
سلع مصنعة	5214	11.4	6628	11.4
مكائن ومعدات نقل	17609	38.5	22383	38.5
مصنوعات متنوعة	7226	15.8	9186	15.8
السلع غير المصنفة	1326	2.9	1686	2.9
المجموع	45736	100	58138	100.0

ملاحظة: قيمت الاستيرادات على أساس سيف (cif)
البيانات اولية قابلة للتعديل



ثانياً: ميزان المدفوعات

في ضوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2019 فائضاً مقداره (8724.6) مليون دولار، كما هو مبين في ملحق جدول (13)، الذي انعكس في الزيادة المتحققة في التغير الحاصل في الاصول الاحتياطية خلال هذه المدة، لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض، والتي تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الآتي: -



أولاً- الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (15762.6) مليون دولار خلال عام 2019، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الآتي: -

1- الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال عام 2019 فائضاً بقيمة (32167.6) مليون دولار، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (81585.2) مليون دولار، بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (10845.7) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (49417.6) مليون دولار، حيث تم احتساب كل من الصادرات والاستيرادات على أساس فوب.

2- صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال عام 2019 عجزاً مقداره (15547.2) مليون دولار وجاء العجز المتحقق في هذا الحساب نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (22864.9) مليون دولار أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الإستيرادات لتحويلها من سيف إلى فوب. في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (7317.7) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3- حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال عام 2019 عجزاً بلغ (1166.0) مليون دولار وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب: -

أ- تعويضات العاملين: تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لإقل من سنة، وحقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال عام 2019 فائضاً بلغ (37.3) مليون دولار.

ب- دخل الاستثمار: حقق صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (1203.3) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات، أغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق المحولة إلى الخارج، إضافة إلى مدفوعات وزارة المالية إلى الخارج عن فوائد الدين العام الخارجي.

4- حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال عام 2019 فائضاً مقداره (308.2) مليون دولار نتيجة لزيادة المقبوضات في جانب التحويلات الرسمية البالغة (1222.8) مليون دولار عن المنح المقدمة الى العراق من المنظمات الدولية كمساعدات انسانية الى النازحين من المناطق الساخنة، في حين حقق جانب المدفوعات لهذا الحساب مبلغاً مقداره (1062.4) مليون دولار، تمثل اغلبها مدفوعات تتعلق بتعويضات حرب الخليج البالغة (1012.8) مليون دولار التي تشكل نسبة (1.5%) من قيمة النفط الخام المصدر. فيما حقق صافي التحويلات الخاصة فائضاً بقيمة (147.8) مليون دولار، عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين الى ذويهم، وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة، إضافة الى المنح المقدمة الى العراق من المنظمات الانسانية عدا الدولية للنازحين من المناطق الساخنة.

ثانياً- الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال عام 2019 عجزاً مقداره (11.1) مليون دولار، ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الاصول الثابتة إضافة الى المنح الرأسمالية المقدمة الى العراق من قبل منظمات دولية.

ثالثاً - الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال عام 2019 مبلغاً مقداره (13120.7) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضاً لمكونات هذا الحساب:

1- صافي الاستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2019 مبلغاً مقداره (3269.8) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الاصول المالية الخارجية بقيمة (194.2) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (3075.6) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2- صافي استثمار الحافطة

حقق صافي استثمار الحافطة خلال عام 2019 انخفاضاً مقداره (2254.0) مليون دولار، نتيجة الانخفاض في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (2271.9) مليون دولار، في حين حققت القطاعات الأخرى في استثمارات المحفظة الاستثمارية في الخارج زيادة بقيمة

(15.0) مليون دولار، فيما حقق جانب المطلوبات انخفاضاً في الخصوم المالية للقطاعات الأخرى الغير مقيمة في العراق بقيمة (2.9) مليون دولار .

3- صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال عام 2019 مبلغاً مقداره (3380.3) مليون دولار، نتيجة زيادة الأصول المالية لكل شركات الإيداع الأخرى والقطاعات الأخرى بقيمة (5091.8, 686.2) مليون دولار على التوالي، في حين حققت الأصول المالية للقطاع الرسمي انخفاضاً بقيمة (3868.2) مليون دولار، وحقق جانب المطلوبات لهذا الحساب انخفاضاً في الخصوم المالية بقيمة (1082.1) مليون دولار نتيجة انخفاض التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (1565.1) مليون دولار مع زيادة في الخصوم المالية عن المسحوب من القروض الخارجية الممنوحة للعراق البالغة (2054.0) مليون دولار، في حين سجلت الأقساط عن هذه القروض انخفاضاً في الخصوم المالية بلغت (1571.0) مليون دولار، وحققت الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى انخفاضاً مقداره (388.4) مليون دولار .

4- الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2019، فائضاً بلغ (8724.6) مليون دولار، نتيجة زيادة الموجودات الأجنبية للبنك المركزي من العملة والودائع، واستثمارات البنك المركزي في محفظة الأوراق المالية خلال هذه الفترة.

5- فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال عام 2019، مبلغاً قدره (2630.8) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، أو إن هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية أو للقطاع الخاص لم تغطً بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر .



الفصل السادس
تطورات نظام المدفوعات العراقي

Developments of the Iraqi Payment System

تطورات نظام المدفوعات العراقي

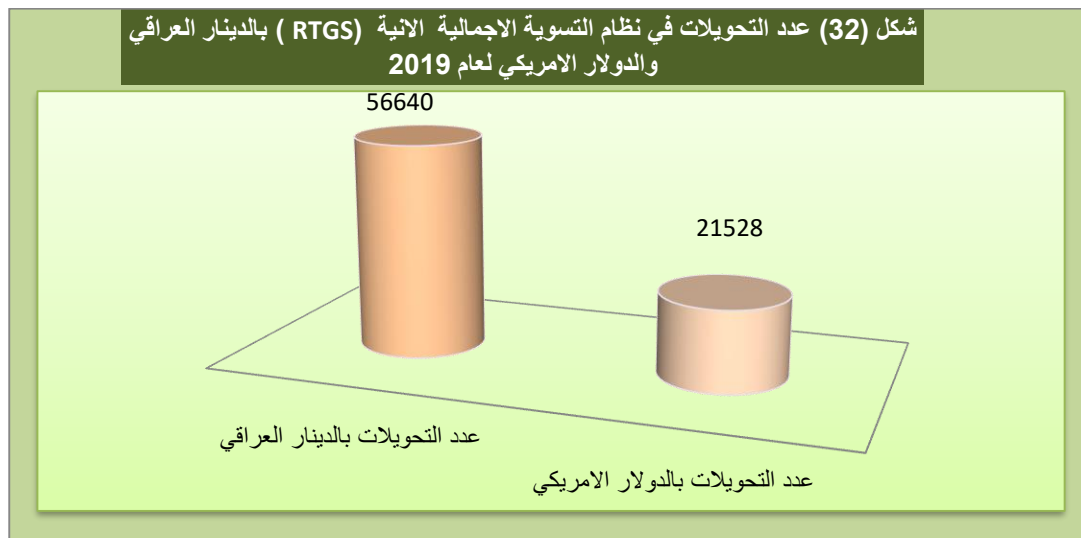
يعد نظام المدفوعات العراقي نظاماً لتبادل المدفوعات إلكترونياً ضمن الجهاز المصرفي من خلال شبكة آمنة وكفوءة، ويعتبر البنك المركزي الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له باعتباره المالك للنظام وعلى الرغم من تعدد أنظمة المدفوعات إلا أن لها دائماً الهدف نفسه وهو إتاحة الفرصة لتحويل الأموال من حساب في مصرف إلى حساب في مصرف آخر وضمان استمرار عمل هذه الأنظمة بشكل يتلاءم مع متطلبات المشاركين وبأقل قدر ممكن من المخاطرة وبكلفة معقولة، وبما يدعم قضايا تعزيز الشمول والاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي.

أهم محتويات نظام المدفوعات العراقي

أ- نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS).

يربط نظام (RTGS) البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسية للبنوك ووزارة المالية لتبادل أوامر الدفع ذات القيمة العالية داخل العراق. حيث يوفر هذا النظام الاستعاضة عن التنفيذ اليدوي للعمليات وأنهى بذلك المخاطر الناشئة عن إجراء التسوية الشاملة لقيم المدفوعات بين المصارف.

بلغ عدد التحويلات المالية في نظام التسوية الإجمالية (RTGS) (56,640) تحويل بالدينار العراقي و(21,528) تحويل بالدولار الامريكي.



ب- نظام المقاصة الآلية (C-ACH)

نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وأرسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS)، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وارسال صورة الصك وبياناته من خلال نظام الفرع الى نظام المشارك في الادارة العامة.

- تم اشتراك (4) مصارف بالاضافة الى وزارة المالية في نظام المقاصة الالكترونية (C-ACH) و(50) فرع من فروع المصارف في النظام المحدث لعام 2019 ليلبلغ العدد الكلي لفروع المصارف المشاركة (739) فرع. فيما بلغ عدد تحويلات اوامر الدفع الدائنة (CT) في نظام المقاصة الالكتروني (C-ACH) (3,401,830) تحويل بالدينار العراقي و(15,212) تحويل بالدولار الامريكي. كما بلغ عدد تحويلات الصكوك الالكترونية (CH) في نظام المقاصة الالكتروني (ACH) (798,193) صك بالدينار العراقي و(2,537) صك بالدولار الامريكي، جدول (24).

ج- نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد IBCS

نظام لتبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية والتي لا تمتلك نظام مصرفي شامل حيث يمكن الادارة العامة للمصرف في مراقبة التحويلات بدقة وكفاءة وشفافية ويوفر قاعدة بيانات لجميع التحويلات التي تتم من خلال هذا النظام، حيث يمكن هذا النظام فروع المصارف المشاركة من إرسال واستلام ملفات أوامر الدفع والصكوك المرمزة بالحبر الممغنط فيما بينهم من خلال النظام بطريقة آلية .

- تم اشراك (5) مصارف و(20) فرع في نظام المقاصة الداخلي بين فروع المصرف الواحد (IBCS) ليلبلغ العدد الكلي للفروع المشاركة (361) فرع، بلغ عدد التحويلات المالية عن طريق اوامر الدفع الدائنة (CT) في نظام المقاصة الداخلي (IBCS) (5,690,601) تحويل بالدينار العراقي و(377) تحويل بالدولار الامريكي. كما بلغ عدد تحويلات الصكوك الالكترونية (CH) في نظام المقاصة الداخلي (IBCS) (628,183) صك بالدينار العراقي و(45) صك بالدولار الامريكي.

د- الموزع الوطني للبيع بالتجزئة والدفع (IRPSI)

ضمن إطار السعي لتحديث وتطوير الخدمات المالية والمصرفية في العراق وبما يواكب التطورات الدولية في هذا الميدان سعى البنك المركزي العراقي على إنشاء البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة بما في ذلك انشاء الموزع الوطني للبيع بالتجزئة والدفع (IRPSI) بواسطة الهواتف النقالة لتحويل الاموال إلكترونياً الى نقاط البيع واجهزة الصراف الآلي ، وتم الانطلاق الفعلي لنظام الدفع بالتجزئة العراقي (IRPSI) مع المصارف والشركات حيث تم ربط مصارف (الثقة، الراجح، النهرين، عبر العراق، العالم، الزراعي، الصناعي، الطيف، الإقليم). خلال عام (2019) اما فيما

يخص الشركات فقد تم ربط شركة (البوابة الوطنية) خلال عام (2019) عن طريق البطاقات المحلية ليلبلغ العدد الكلي للجهات المشتركة (43) مشارك.

بلغ عدد التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية فيما بين المصارف المشاركة في المقسم الوطني (556,029) تحويل بالدينار العراقي و(5,046) تحويل بالدولار الامريكي. وبلغ عدد التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال للشركات المشاركة في المقسم الوطني (1,447,844) و(597,087) تحويل بالدينار العراقي لشركة محافظة العراق وآسيا حوالة على التوالي.

جدول (24)

التحويلات بالدينار العراقي والدولار من قبل المشاركين في أنظمة المدفوعات العراقي لعام 2019

اسم النظام	عدد التحويلات بالدينار	عدد التحويلات بالدولار
نظام RTGS	56,640	21,528
نظام C- CAH أ- أوامر الدفع الدائنة CT ب- الصكوك الالكترونية CH	3,401,830 798,193	15,212 2,537
نظام IBCS أ- أوامر الدفع الدائنة CT ب- الصكوك الالكترونية CH	5,690,601 628,183	377 45
نظام IRPSI أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية	556,029	5,046
ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال 1- شركة محافظة العراق 2 - اسيا حوالة	1,447,844 597,087	

أهم التطورات في نظام المدفوعات العراقي لعام 2019

تشير أهم التطورات في نظام المدفوعات لعام 2019 الى الآتي: -

- اكتمال تهيئة البرامجيات الخاصة بمشروع الجباية الالكترونية الذي يعتبر من المشاريع الأساسية التي تساهم في تعزيز الموارد الحكومية وتحصيلها في بيئة آمنة وشفافة بالاعتماد على البنى التحتية المتمثلة بالمقسم الوطني، كما يهدف المشروع لتوفير خدمة عرض ودفع الفواتير الكترونياً والاستفسار عنها لجميع المواطنين من خلال المصارف ومزودي خدمات الدفع الالكتروني المرخصين من قبل البنك المركزي.
- تم ربط الأنظمة المصرفية الشاملة لغرض تسهيل انسيابية العمل وتحديث البيانات الكترونياً وبدون تدخل بشري، إذ تم تنفيذ مشروع ربط الأنظمة المصرفية الشاملة للمصارف مع نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS) والبالغ عددها (34) مصرفاً، نظام المقاصة آية (C-ACH) (31) مصرفاً.
- تم تحديث الانظمة لغرض تسهيل استحصال المبالغ حيث تم تحديث نظام التسوية الاجمالية الآنية بتفعيل خاصية حجز مبالغ للسحب النقدي (cach out) لغرض أتمة السحوبات النقدية للمصارف والاستغناء عن استخدام الصكوك في السحب النقدي، كذلك تحديث نظام المقاصة الالكترونية (C-ACH) بتفعيل أدوات الدين المباشر (DD) في شاشة (POT) لغرض تسهيل عملية استحصال المصارف للمبالغ المستحقة بذمة الزبائن اعتماداً على عقد مسبق بين الطرفين.

- الشمول المالي

يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تقادي لجوء البعض الى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لاتخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة ، وبغية تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بتطوير البنى التحتية لأنظمة الدفع والتسوية حسب المعايير العالمية وبما يدعم قضايا تعزيز الشمول والاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي ، عمل البنك المركزي على تحقيق هذا الهدف من خلال عدد من الخطوات المهمة التي اتخذها في هذا الصدد من أبرزها :

أ- تعزيز دور أنظمة المدفوعات في الشمول المالي من أجل تعزيز الوصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة حيث تم إصدار بطاقات الدفع الالكتروني بكافة أنواعها والتي بلغ عددها (3139022) بطاقة التي تمكن فئات المجتمع من استخدامها عبر خدمات الدفع الالكتروني المتمثلة بأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع (pos) والمنافذ (poc) التي بلغ عددها (1003) صرافاً، (3834) نقطة بيع، (11108) منفذ.

ب- ضمن مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة تمّ توظيف رواتب موظفي الدولة لعام 2019 بواقع (208) وحدة إنفاق، وبذلك بلغ مجموع وحدات الانفاق التي تم توظيفها منذ بداية المشروع (398) وحدة (ممولة ذاتياً ومركزياً)، كما تم تهيئة وإضافة (8) مصارف الى قائمة المصارف المعتمدة من قبل البنك ليبلغ العدد الكلي (29) مصرفاً وواقع (6) مصارف حكومية و(18) مصرف اهلي، فضلاً عن (5) فروع لمصارف اجنبية.

اهم الخطط المستقبلية لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق

1. إصدار قانون المدفوعات العراقي (تشريع القانون).
2. إصدار ضوابط الاشراف والرقابة.
3. إصدار ضوابط الأموال الإلكترونية.
4. إصدار ضوابط عمل الوكلاء.
5. انشاء نظام الدفع السريع.
6. التعاقد مع شركة استشارية لتطوير أنظمة الدفع الالكتروني.
7. المشاركة في نظام مقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية.
8. تنظيم عملية استخدام نقاط البيع من قبل المحلات التجارية.
9. إيصال خدمات الدفع الالكتروني الى جميع فئات المجتمع.
10. تطبيق مبادئ دول العشرين (G20) للخدمات المالية والرقابية.
11. تفعيل الجباية الإلكترونية للجهات المفوترة.

شكل (33) اهم الخطط المستقبلية لتطوير انظمة الدفع الالكتروني في العراق





الملاحق الإحصائية Statistical Appendices

ملحق جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة لعامي 2018-2019

سنة الاساس 2007=100
(مليار دينار عراقي)

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2018	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام *2019	الاهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	4358.6	6048.4	2.8	38.8
التعدين والمقالع :-	128159.5	132964.7	62.3	3.7
. النفط الخام	127885.4	132700.2	62.2	3.8
. الانواع الاخرى من التعدين	274.1	264.4	0.1	-3.5
الصناعة التحويلية	1957.7	2059.9	1.0	5.2
الكهرباء والماء	1973.8	2410	1.1	22.1
البناء والتشييد	7216.8	7033.5	3.3	-2.5
النقل والاتصالات والخزن	16933.8	17496.5	8.2	3.3
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	13958.9	14977.8	7.0	7.3
المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال:-	10686.9	10940.2	5.1	2.4
. البنوك والتأمين	2715.8	2729.5	1.3	0.5
. ملكية دور السكن	7971.1	8210.6	3.8	3.0
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	19259.8	19597.5	9.2	1.8
الحكومة العامة	14880.8	15170.5	7.1	1.9
الخدمات الشخصية	4379	4427	2.1	1.1
المجموع حسب الانشطة	204505.8	213528.5	100	4.4
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	1729.5	1738.7	-	-
الناتج المحلي الاجمالي	202776.3	211789.8	-	4.4

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

*تقديرات اولية فصلية

ملحق جدول (2)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية لعامي 2018-2019

(مليار دينار عراقي)

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعام 2018	القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعام 2019 *	الاهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	6322.7	8766.7	3.3	38.7
التعدين والمقالع :-	118298.2	114449.7	43.0	-3.3
. النفط الخام	117856.3	114031.2	42.8	-3.2
. الانواع الاخرى من التعدين	441.9	418.5	0.2	-5.3
الصناعة التحويلية	4933.4	5257.1	2.0	6.6
الكهرباء والماء	6882.6	7628.4	2.9	10.8
البناء والتشييد	11222.1	10731.3	4.0	-4.4
النقل والاتصالات والخزن	25231.4	26005.5	9.7	3.1
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	19151.6	20449.7	7.7	6.8
المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال:-	19668.5	20307.1	7.6	3.2
. البنوك والتأمين	4969.9	5138.8	1.9	3.4
. ملكية دور السكن	14698.6	15168.3	5.7	3.2
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	46324.6	52595.1	19.8	13.5
الحكومة العامة	38919.7	44923.8	16.9	15.4
الخدمات الشخصية	7404.9	7671.3	2.9	3.6
المجموع حسب الانشطة	258035.2	266190.6	100	3.2
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	3165	3273.4	-	-
الناتج المحلي الاجمالي	254870.1	262917.2	-	3.2

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء .

*تقديرات اولية فصلية

ملحق جدول (3)

عرض النقد (M2،M1) ومكوناته لأشهر عامي 2018- 2019

(مليار دينار عراقي)

المدة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	M1	أخرى	M2
كانون الثاني 2018	39,370.5	36,306.2	75,676.7	15,948.5	91,625.2
شباط	38,887.2	35,826.9	74,714.1	16,117.1	90,831.2
آذار	38,213.2	35,156.0	73,369.2	16,148.1	89,517.3
نيسان	38,054.2	35,619.4	73,673.6	16,129.2	89,802.8
أيار	38,852.5	33,842.3	72,694.8	16,253.2	88,948.0
حزيران	39,564.2	35,009.4	74,573.6	16,399.7	90,973.3
تموز	39,608.8	34,783.9	74,392.7	16,535.2	90,927.9
آب	39,496.0	35,387.4	74,883.4	16,604.1	91,487.5
أيلول	39,800.2	36,718.7	76,518.9	16,651.1	93,170.0
تشرين الأول	40,512.8	35,564.9	76,077.7	16,779.2	92,856.9
تشرين الثاني	39,877.9	36,744.2	76,622.1	17,080.0	93,702.1
كانون الأول	40,498.1	37,330.9	77,829.0	17,561.7	95,390.7
كانون الثاني 2019	39,791.6	36,878.2	76,669.8	17,583.2	94,253.0
شباط	40,545.2	35,426.4	75,971.6	17,750.7	93,722.3
آذار	40,982.1	36,776.4	77,758.5	17,863.2	95,621.7
نيسان	41,383.8	37,243.0	78,626.8	18,477.3	97,104.1
أيار	42,392.0	36,062.1	78,454.1	17,589.0	96,043.1
حزيران	42,966.6	38,211.3	81,177.9	17,288.4	98,466.3
تموز	42,889.0	39,999.5	82,888.5	16,613.5	99,502.0
آب	43,595.9	40,603.5	84,199.4	16,744.2	100,943.6
أيلول	44,278.5	40,581.2	84,859.7	16,943.2	101,802.9
تشرين الأول	46,597.2	39,562.1	86,159.3	16,560.2	102,719.5
تشرين الثاني	46,547.2	39,937.0	86,484.2	16,337.6	102,821.8
كانون الأول	47,638.6	39,132.4	86,771.0	16,670.1	103,441.1

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (4)

المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي إتجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية
لأشهر عامي 2018 - 2019

(دينار / دولار)

2019	2018	المدة
1195	1246	كانون الثاني
1193	1229	شباط
1196	1217	آذار
1195	1202	نيسان
1194	1200	أيار
1194	1200	حزيران
1195	1201	تموز
1199	1206	آب
1195	1206	أيلول
1196	1205	تشرين الأول
1201	1200	تشرين الثاني
1202	1195	كانون الأول
1196	1209	المعدل

البيانات اولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (5)

الكميات المباعة من الدولار الأمريكي في البنك المركزي لعامي 2018-2019

(مليون دولار)

2019			2018			المدة
المجموع	حوالة/ تعزيز رصيد	نقد	المجموع	حوالة/ تعزيز رصيد	نقد	
4740	4201	539	3866	3078	788	كانون الثاني
3308	2852	456	3794	3104	690	شباط
3729	3246	483	4366	3657	709	آذار
4381	3862	519	3926	3141	785	نيسان
4566	4057	509	3975	3122	853	أيار
3301	2878	423	2835	1990	845	حزيران
4538	4008	530	4188	3243	945	تموز
3531	3175	356	3829	3079	750	آب
5021	4528	493	4159	3450	709	أيلول
4829	4323	506	4101	3409	692	تشرين الأول
4195	3767	428	3960	3430	530	تشرين الثاني
4988	4456	532	4134	3642	492	كانون الأول
51127	45353	5774	47133	38345	8788	المجموع

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (6)

مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي لعامي 2018-2019

(مليون دولار)

2019		2018		المدة
المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	
5000	4740	2750	3866	كانون الثاني
2400	3308	4250	3796	شباط
5500	3729	4500	4366	آذار
4650	4381	2500	3926	نيسان
4658	4566	5500	3975	أيار
5000	3301	5150	2835	حزيران
4500	4538	4500	4188	تموز
4750	3531	6250	3829	أب
4000	5021	2829	4159	أيلول
6100	4829	5500	4101	تشرين الأول
6200	4195	3500	3960	تشرين الثاني
6093	4988	5000	4134	كانون الأول
58851	51127	52229	47133	المجموع

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (7)

ارصدة الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة (7،30) يوم لعامي 2018-2019، وبالدولار لمدة (91) يوم لعام 2019

(مليار دينار عراقي)

2019			2018		المدة
(91) يوم مليون دولار	(30) يوم	(7) أيام	(30) يوم	(7) أيام	
0	374	81	1051	77	كانون الثاني
131	298	149	924	67	شباط
170	237	99	1143	75	آذار
219	245	164	1296	108	نيسان
269	275	128	1301	69	أيار
275	279	151	1419	47	حزيران
264	161	105	1437	198	تموز
82	317	115	717	601	اب
37	352	96	1500	202	أيلول
0	356	186	1621	171	تشرين الأول
0	440	75	388	66	تشرين الثاني
0	350	103	389	66	كانون الأول

البيانات اولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (8)

الاحتياطي الإلزامي نهاية عامي 2018-2019

(مليار دينار عراقي)

2019		2018		المدة
المصارف الاهلية	المصارف الحكومية	المصارف الاهلية	المصارف الحكومية	
1265	9311	626	6042	كانون الثاني
1317	9200	617	6065	شباط
1282	8817	628	6040	آذار
1294	8736	625	6122	نيسان
1311	8860	850	8561	أيار
1201	7977	855	8076	حزيران
1171	8206	869	8188	تموز
1076	7954	888	8326	اب
2023	7214	905	8584	أيلول
1183	8435	1206	9056	تشرين الأول
1172	8491	1156	9228	تشرين الثاني
1160	8420	1198	9212	كانون الأول

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (9)

حوالات البنك المركزي العراقي استحقاق (182) يوم بالدينار العراقي والدولار واستحقاق (365) يوم بالدينار العراقي لعامي 2018-2019

مليون دولار امريكي			مليون دينار عراقي												
2019									2018						المدة
معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (182) يوم بالدولار الامريكي	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (365) يوم	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (182) يوم	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (365) يوم	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (182) يوم	
						2.5		60,000					85,000		كانون الثاني
													10,000		شباط
						2.5	60,000	20,000					100,000		آذار
													200,020		نيسان
2.0		17				2.5	80,000	90,000					105,000		آيار
													105,000		حزيران
						2.5	60,000	41,000							تموز
			2.9		20,000										آب
						2.5	20,000	35,000				2.5		60,000	أيلول
			3.0	55,000	51,500				2.9		55,000				تشرين الأول
						2.5	90,000	100,030				2.5		80,000	تشرين الثاني
	17		3.0	70,000	100,010				2.9		70,000				كانون الأول
2.0	17	17	3.0-2.9	125,000	171,510	2.5	310,000	346,030	2.9		125,000	2.5	605,020	140,000	المجموع

البيانات اولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (10)

رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع والقطاع لعامي 2018-2019

(مليون دينار عراقي)

2019	2018	الفقرات
26,575,051	22,272,569	الحكومة المركزية
20,794,265	18,145,359	جارية
0	0	توفير
5,780,786	4,127,210	ثابتة
24,822,690	27,256,973	المؤسسات العامة
22,592,905	23,029,308	جارية
26,583	7,952	توفير
2,203,202	4,219,713	ثابتة
30,708,684	27,364,385	القطاع الخاص
16,530,570	14,290,070	جارية
12,588,037	11,762,599	توفير
1,590,077	1,311,716	ثابتة
82,106,425	76,893,927	المجموع

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (11)

رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع لعامي
2019-2018

(مليون دينار عراقي)

2019	2018	الفقرات
18,355,430	15,595,379	الحكومة المركزية
2,096	1,006	المكشوف
207	2,083	الاوراق التجارية المخصومة
18,352,745	15,591,895	القروض والسلف
382	395	ديون متاخرة التسديد
2,654,868	2,675,495	المؤسسات العامة
162,496	151,333	المكشوف
0	0	الاوراق التجارية المخصومة
2,420,006	2,500,409	القروض والسلف
72,366	23,753	ديون متاخرة التسديد
21,042,213	20,216,073	القطاع الخاص
2,244,163	2,041,472	المكشوف
85,755	281,829	الاوراق التجارية المخصومة
14,637,516	13,036,292	القروض والسلف
4,074,779	4,856,480	ديون متاخرة التسديد
42,052,511	38,486,947	المجموع

البيانات اولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (12)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية لعامي
2019-2018

(مليون دينار عراقي)

الائتمان التعهدي		الائتمان النقدي		الأنشطة
*2019	2018	*2019	2018	
84,826	84,767	2,165,861	1,964,092	الزراعة والصيد
985	1,322	192	89,462	التعدين
91859	106,113	2,369,116	1,787,083	الصناعة التحويلية
368092	369,426	1,512,284	1,999,932	الماء، الكهرباء والغاز
18718012	18,880,204	7,576,818	5,970,463	التجارة، المطاعم والفنادق
72020	79,871	2,075,263	1,919,944	النقل، التخزين والمواصلات
491880	605,484	854,555	1,153,776	التمويل والتأمين
2593668	2,309,910	15,507,631	13,813,654	خدمات المجتمع
2020478	2,013,891	0	36,744	العالم الخارجي
828002	885,645	9,990,791	9,751,797	التشييد والبناء
25,269,822	25,336,633	42,052,511	38,486,947	المجموع الكلي

*البيانات تقديرية قابلة للتعديل

ملحق جدول (13)
ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2019 حسب منهجية الطبعة السادسة
IRAQI BALANCE OF PAYMENTS (BPM6) 2019'

Million Of U.S \$

(مليون دولار)

Items	(FOB)	الفقرات
first -current account	15,762.6	اولا- الحساب الجاري
1- Trade balance	32,167.6	1- الميزان التجاري
Exports (F.O.B)	81,585.2	الصادرات (فوب)
— Crude oil	78,364.7	— النفط الخام
-*Governmental	78,364.7	- *حكومي
- private	0.0	- خاص
— Oil Products	2,735.3	— المنتجات النفطية
- Governmental	2,682.7	- حكومي
- private	52.6	- خاص
— Other exports	485.2	— الصادرات الاخرى
Imports	49,417.6	الاستيرادات
1.Government Imports	10,867.5	1- الاستيرادات الحكومية
A- consumption imports	3,658.4	أ- الاستيرادات الاستهلاكية
B- capital imports	1,570.7	ب- الاستيرادات الرأسمالية
C- Refined oil products	5,164.0	ج- استيرادات المنتجات النفطية
D- Other Gov.imports	448.9	د- الاستيرادات الحكومية الاخرى
E- Cost of currency printing	25.5	هـ- تكاليف طبع العملة
2- Private Sector imports	38,550.1	2- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	9,637.5	أ- استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	28,912.6	ب- استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية
C.Oil products imports private sector	0.0	ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
2- Services Account, net	-15,547.2	2- صافي حساب الخدمات
Receipts	7,317.7	المقبوضات
Payments**	22,864.9	المدفوعات **
3-Primary Incom Account	-1,166.0	3- حساب الدخل الاولي
Compensation of employee	37.3	تعويضات العاملين
Investment Income	-1,203.3	دخل الاستثمار
— Receipts	1,643.2	— المقبوضات
— Payments	2,846.5	— المدفوعات
- Interest/external debt	922.6	- الفوائد على الدين العام الخارجي
- others	1,923.9	- اخرى
4-Secondary Incom Account	308.2	4 - حساب الدخل الثانوي
Special transfers Included Remittances	147.8	التحويلات الخاصة بضمنها تحويلات العاملين
Official	160.4	التحويلات الرسمية
— Receipts	1,222.8	— المقبوضات
Total of Grants	1,161.7	اجمالي المنح
Other current transfers	61.1	التحويلات الجارية الاخرى
— Payments	1,062.4	— المدفوعات
Total of Grants	0.0	اجمالي المنح
Other current transfers	1,062.4	التحويلات الجارية الاخرى
UN Compensation Fund	1,012.8	صندوق التعويضات
Others	49.6	اخرى

* Including the value of oil in kind

**Includes the costs of shipment & insurance
detucted from imports value CIF (8720.7) million
Note :Preliminary data .

*: بضمنها قيمة النفط العيني
**: تتضمن تكاليف الشحن والتأمين المستقطعة من قيمة
الاستيرادات سيف البالغة (8720.7) مليون دولار
ملاحظة : البيانات اولية .

تابع ملحق جدول (13)
ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2019 حسب منهجية الطبعة السادسة
IRAQI BALANCE OF PAYMENTS (BPM6) 2019'

Million Of U.S \$

(مليون دولار)

Items	(FOB)	الفقــــــــــــــــرات
second- Capital Account/ net	-11.1	ثانياً- صافي الحساب الراسمالي
credit	0.1	الدائن
debit	11.2	المدين
third- Financial Account/net	13,120.7	ثالثاً- صافي الحساب المالي
1- Direct investment /Net	3,269.8	1- صافي الاستثمار المباشر (في الخارج - في الداخل)
Abroad	194.2	في الخارج (صافي)
In Iraq	-3,075.6	في الداخل (صافي)
2- Portfolio Investment /Net	-2,254.0	2- صافي استثمار الحافظة (الموجودات-المطلوبات)
- Assets	-2,256.9	- الموجودات
a-General Government	-2,271.9	أ - الحكومة العامة
drawing	1,285.2	المسحوب (المستثمرة)
paid	3,557.1	المسدد (المطفأة)
b-Other sectors	15.0	ب - قطاعات أخرى
drawing	15.0	المسحوب (المستثمرة)
paid	0.0	المسدد (المطفأة)
- Liabilities	-2.9	- المطلوبات
a-General Government	0.0	أ - الحكومة العامة
drawing	0.0	المسحوب (المستثمرة)
paid	0.0	المسدد (المطفأة)
b-other Sectors	-2.9	ب - قطاعات أخرى
drawing	2.7	المسحوب (المستثمرة)
paid	5.6	المسدد (المطفأة)
3- Other Investment , net	3,380.3	3- صافي الاستثمار الاخر
a- Official , net	-2,786.1	أ- صافي الاستثمار الرسمي
- Assets	-3,868.2	- الموجودات
- Claims held abroad	0.0	- المستحقات من الخارج
- Change In Government Available Stock	-4,055.9	- التغير في الرصيد المتاح للحكومة
- Trade Credit	162.2	- إئتمانات التجارة
- Other equity	25.5	- حصص الملكية الأخرى
- Liabilities	-1,082.1	- المطلوبات
- Obligation on government	-1,565.1	- التزامات على الحكومة
- Loan disbursements	2,054.0	- المسحوب من القروض
- Amortization	-1,571.0	- التسديدات
- Trade Credit	0.0	- إئتمانات التجارة
b- Private, net/ ODC's	5,480.2	ب- صافي الاستثمار لشركات الابداع الأخرى (الموجودات - المطلوبات)
- Assets	5,091.8	- الموجودات
- Liabilities	-388.4	- المطلوبات
c- Foreign Deposites,net /Other Sectors	686.2	ج- صافي الودائع في الخارج / قطاعات أخرى
4-Reserve assets	8,724.6	4- الاصول الاحتياطية
- Central bank	8,724.6	- البنك المركزي
- Reserves	8,724.6	- الإحتياطيات
- Reserve Assets	8,724.6	- الموجودات الاحتياطية
a-Monetary Gold	0.0	أ- الذهب النقدي
b-Special Drawing Rights	0.4	ب- حقوق السحب الخاص
c-Reserve Position in the Fund	0.0	ج- وضع الإحتياطي لدى الصندوق
d-Foreign Assets	8,724.2	د- الموجودات الاجنبية
1- Currency and Deposites	8,278.4	1- العملة والودائع
With Monetary Authorities-	5,835.2	- لدى السلطات النقدية
With banks-	2,443.2	- لدى البنوك الخارجية
2- Securities	445.8	2- الاوراق المالية
-Equities	0.0	- سندات الملكية
-bonds & notes	0.0	- سندات وإذونات
- Money Market Instrument\Financtial / Derivatives,net	445.8	- ادوات السوق النقدية / صافي المشتقات المالية
3-Other Clams	0.0	3-المستحقات الأخرى
Fourth- Errors and omissions Net: Financial Account-(current account+Capital Account)	-2,630.8	رابعا - صافي السهو والخطأ الحساب المالي -(الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)

Statistics & Research Department